ISSN 0258 - 1094

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

مجلة مجمع اللغة العربية الأردني

العدد ٧١
مادى الآخرة - ذو القعدة ١٤٢٧هـ

السنة الثلاثون
تموز - كانون الأول ٢٠٠٦م

المصطلح اللغوي عند ابن جني في كتاب الخصائص

مصدره ودلالته

د. محمود عبد الله جفال

قسم اللغة العربية وآدابها – كلية الآداب

الجامعة الأردنية

المقدمة:

تعريف المصطلح:

تناول كثيرون من الدارسين المحدثين موضوع تعريف المصطلح، وعلى الرغم مما يبدو من اختلاف ظاهر في ألفاظ التعريف إلا أنها كلها تؤدي مدلولاً واحداً، فها هو ذا أحدهم يجعل لفظ المصطلح محور تعريفه له فيقول: "اللفظ أو الرمز اللغوي الذي يستخدم للدلالة على مفهوم علمي أو عملي أو فني، أو أي موضوع ذي طبيعة خاصة" (١).

وآخر يجعل التعريف متعلقاً بواضعيه فالمصطلح/ أو الاصطلاح "هو العرف الخاص، وهو اتفاق طائفة مخصوصة على وضع شيء(٢).

وقد ورد عن العرب استخدام لفظ مصطلح إلى جانب استخدام لفظ اصطلاح، وسنقتصر في بحثنا هذا على استخدام ما يشيع أكثر بين الدارسين وهو لفظ (مصطلح) إلا إذا ورد نص صريح باستخدام اللفظ الآخر (اصطلاح) (٣).

اللغويون العرب والمصطلح اللغوي:

يـــذهب كثير من الدارسين المحدثين إلى أن تأريخ المصطلح اللغوي لا يمكـــن تحديده، غير أنهم أقروا أن أوائل اللغويين وضعوا المصطلح اللغوي لما أصلوه في الدرس اللغوي، ولكن الملاحظ أن اللغة قد طورت استخدام المصطلح في عهد مبكر فها هو ذا ابن فارس – من بين لغويي العرب – تنبه إلى أن اللغة العـــربية انـــتقلت بعـــد الإسلام إلى استعمال جديد في اللغة يساير مفاهيم الدين الإســـلامي. إذ يقـــول: "كـــان العرب في جاهليتها على إرث آبائهم في لغاتهم وآدابهم ونسائكهم وقرابينهم، فلما جاء الله – جل ثناؤه – بالإسلام حالت أحوال ونُسخت ديانات، وأبطلت أمور، ونقلت من اللغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع أخـــر بـــزيادات زيدت، وشرائع شرعت، وشرائط شرطت، فعفي الآخر على الأول".

وهـــذا ينطـــبق تمـــام الانطـــباق على ما يسميه الدارسون بـــ "الألفاظ الإسلامية"، ولهذا رأينا ابن فارس يجعل الألفاظ من حيث استعمالها ودلالاتها في شقين: الدلالة اللغوية ثم الدلالة الشرعية كما في قوله: "في الصلاة اسمان: لغوي وشرعي".

وأمـــا فيما يتعلق بما يسمى بالمصطلحات فقد جعل ابن فارس لألفاظها اسمين: "لغوي وصناعي"[٤].

المصطلح اللغوي:

أقـــر الدارســـون الـــذين تناولوا موضوع المصطلح اللغوي ونشأته أن المصطلح اللغوي نشأ في مرحلة مبكرة غير أنهم لم يستطيعوا تعيين زمن وضع المصطلح ولا تحديد دلالته الأولى، وذلك لأن المصطلح عرف مكتوباً في زمن متأخـــر عـــن مرحلة نشوء الدرس اللغوي عند العرب، ونعني بذلك **وروده** في

كـتاب سيبويه. ولا يعني إثباته في الكتاب أن المصطلح اللغوي كان من وضع سيبويه وشيوخه الأدنين كالخليل ويونس، إذ لا بد أن تكون بعض المصطلحات قـد تردَّدت على ألسنة النحاة قبل الخليل، وتوارث الخليل ومن جاؤوا بعده هذه المصطلحات وزادوا عليها تبعاً لتطور درسهم اللغوي[٥].

ولمـا كانـت مـن المـشاكل التي عرضت لدراسة المصطلح: أصول المصطلح ومصادره؟ فإن الدارسين يقرون أن علماء العرب في العلوم الطبيعية قـد اسـتعملوا المصطلحات غير العربية، ولكن جميع مصطلحات الفقه وعلوم العربية أصيلة؛ لأنها انبثقت من الفكر العربي بعد الإسلام، وكانت المصطلحات تظهر مع ظهور العلم وتتطور بتطوره وتتقدم بتقدمه"[٦].

ولحظ بعض الدارسين على استعمال سيبويه للمصطلح أنه ربما استخدم المصطلح الواحد لأكثر من مسمى، وأنه ربما "ترك أبواباً متعددة من دون وضع مصطلح لها، واكتفى بشرحها ووصفها والتمثيل لها"[٧].

ولحـظ دارسـون آخرون أن المصطلحات اللغوية قد تختلف باختلاف المدرسة اللغوية، فإن سيبويه وشيوخه من البصريين كانت لهم مصطلحاتهم التي وضـعوها أو تناقلوها، وهي التي كان لها الذيوع والشيوع بين علماء العربية، ولكـن ذلـك لا يعنـي أن أتباع المدرسة الكوفية قد استعملوا كل مصطلحات البـصريين، فـإن علماء الكوفة اتخذوا لأنفسهم مصطلحاتهم اللغوية الخاصة، وعـزا الدارسـون وضـع هـذه المصطلحات لرأسي مدرسة الكوفة: الكسائي والفَّراء[٨].

وقـد تعـصب بعض الدارسين للمدرسة الكوفية فادّعى أن مصطلحاتها أكثـر دقة وقرباً من المفاهيم اللغوية الدالة عليها، ومن ذلك أن الكوفيين يسمون (الحـروف) وهـي التـي يسميها البصريون بحروف المعاني (أدوات)، ويرى

المخزومـــي أن تسمية الكوفيين "أدق من تسمية البصريين في مصطلحهم هذا"، وعلل تفضيله لتسمية الكوفيين لأنها – أي الأدوات – "أصبحت رموزاً مجردة لا تدل على معنى مستقل بحيث يمكن التعبير عنه أو ترجمته، ولا يظهر معناها إلا إذا اتخذت لنفسها مكاناً معيناً في الجملة"(٩).

وعلى الرغم من هذا التشيع للكوفيين وادعاء أن لهم مصطلحات خاصة بهـــم تختلف عما ورد عن البصريين، نحو مصطلح (الخفض) الذي هو (الجر) عند البصريين، إلا أن هناك من تتبع هذه المصطلحات وتوصل إلى أن لأغلب تسميات الكوفيين أصولاً عند البصريين، فهذا أحدهم يقول: "فكلمة الخفض التي شـــاعت في الاستعمال الكوفي لم يضعها الكوفيون ولم يبتكروها، وإنما أخذوها عن الخليل كما أخذوا غيرها عنه"(١٠).

ولحـــظ الدارســـون أن التعـــصب هو الذي حدا بالدارسين للتفريق بين المصطلحات وجعل بعضها بصرية وأخرى كوفية، فهذا أبو الطيب اللغوي (ت ٣٥١هـــ) الذي يبدو من كتابه (مراتب النحويين) أنه مشايع للبصريين ومتعصب لهـــم ضد الكوفيين ينقل عن أبي حاتم السجستاني (ت ٢٥٦هـــ) نصاً يتهم فيه الكوفيين الذين عاشوا في بغداد بأنهم لا يوثق بروايتهم فيما يتعلق بكلام العرب، "... وإنمـــا هـــم أحـــدهم إذا سبق إلى العلم أن يسير اسماً يخترعه لينسب إليه، فيسمي الجر خفضاً، والظرف صفة، ويسمون حروف الجر: حروف الصفات، والعطف النسق، ومفاعيلن في العروض فعولان، ونحو هذا من التخليط"(١١).

ويظهـــر مـــن النص تعصب بعض البصريين للغويهم، ومن ثم تجريد الكوفيـــين مـــن أيـــة مساهمة فعالة في تطور الدرس اللغوي، وليس لهم سوى مخالفة البصريين بوضع مصطلحات تختلف عن مصطلحاتهم.

ولكـــن بعـــض المحدثـــين أثبتوا أن معظم المصطلحات التي نسبها أبو الطيب وغيره إلى الكوفيين ما هي إلا أسماء / أو مصطلحات بصرية. ولعلّ هذا يدلـــنا على أن العلماء الأقدمين قد وضعوا أكثر من مصطلح لغوي/ نحوي، أو لـــربما وضع أحدهم مصطلح (الجر) مثلاً، ثم جاء آخر فوضع (الخفض)، فأخذ البصريون بالجر، ثم جاء بعض الكوفيين فأشاعوا الخفض في درسهم النحوي، فظـــن بعـــض الدارسين تبعاً لمقالة أبي الطيب التي يرويها عن أبي حاتم، أن الكوفيـــين قـــد تعمـــدوا مخالفـــة البصريين شكلاً لا مضموناً بتغيير، أو باتباع مصطلح يقل تداوله بين البصريين[١٢].

المصطلح اللغوي قبل ابن جنّي:

لحـــظ الدارســـون فـــي الدراسات اللغوية /النحوية شيوع المصطلحات البصرية ولا سيّما التي وردت في كتاب سيبويه، ولكن اللغويين المتأخرين ربما تـــصرفوا فـــي الـــنقل عن (الكتاب) وفسروا وأضافوا، غير أنهم ظلوا تلامذة مخلصين لشيوخهم البصريين أمثال الخليل وسيبويه. وسنضرب لذلك مثلاً وهو تعريف سيبويه ومن جاؤوا بعده لمصطلحي المعرب والمبني/ الإعراب والبناء.

يقـــول سيبويه في الإعراب والبناء: "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية:

وهـــي تجـــري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف.

وإنمـــا ذكـــرت لـــك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب:–

ثم يتابع، فيقول: "... فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة ولأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة والتاء والياء والنون." ثم يقول عن البناء وحركاته:

"... وأما الفتح والكسر والضمّ والوقف فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنىً ليس غير، نحو: سوف وقد، وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة، وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجئ إلا لمعنى"(١٣).

ويبدو من النص أن سيبويه قد استخدم المصطلحات ولكنه أطال في شرحها وتوضيحها، وتلقف تلامذته من أعلام البصريين كلامه فاختصروه، ووضحوه فقد عرف المبرد (ت ٢٨٥هـ) المعرب بقوله: "والمعرب الاسم المتمكن والفعل المضارع..." (١٤).

ثم يأتي من بعده تلميذه ابن السراج (ت ٣١٦هـ) ليفرق بين حركات الإعراب وحركات البناء بشكل أوضح، ويتجلى ذلك في قوله في باب (الإعراب والمعرب والبناء والمبني): "الإعراب الذي يلحق الاسم المفرد السالم المتمكن، وأعني بالمتمكن ما لم يشبه الحرف قبل التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون بحركات ثلاث: ضم وفتح وكسر، فإذا كانت الضمة إعراباً تدخل في أواخر الأسماء والأفعال وتزول عنها، سميت رفعاً، فإذا كانت الفتحة كذلك سميت نصباً، وإذا كانت الكسرة سميت خفضاً وجراً.

فإذا كانت الحركات ملازمة سمي الاسم مبنياً، فإذا كان مفهوماً نحو: "منذ" قيل مضموم، ولم يقل: مرفوع ليفرق بينه وبين المعرب..." (١٥).

ويعــرف أبو علي الفارسي – تلميذ ابن السراج – الإعراب بأنه "تغير أواخــر الكلــم، واختلافها باختلاف العامل. والبناء خلاف ذلك"، ثم يتابع قوله: "والأســماء على ضربين" معرب وغير معرب، فالمعرب ما كان متمكناً، وهو الذي لم يشابه الحرف ولم يتضمن معناه"(١٦).

ويلاحظ توافق تعريف مصطلحات حركات الإعراب والبناء، والمعرب والمبني في المصادر البصرية من لدن سيبويه –. في الكتاب – حتى زمن أبي علــي الفارســي – شــيخ ابن جني –. وقد نلاحظ أحياناً اختلاف بعض ألفاظ التعــريف إلا أنهــا كلها تؤدي دلالة واحدة يرجع إلى الأصل الذي استقي منه التعريف، وهو في الغالب ما تناقله البصريون عن شيوخهم ولا سيّما الخليل بن أحمد، وما أورده سيبويه في الكتاب.

وعلــى الــرغم مــن توافق نقول البصريين عن شيوخهم في تعاريف المــصطلحات اللغــوية، فــإن بعض الدارسين المحدثين لحظوا أن في بعض المــصادر القديمــة اخــتلاف الــتعاريف المروية إلى حد التناقض، فها هو ذا الخوارزمــي يذكــر في سفره القيم (مفاتيح العلوم) عدداً من المصطلحات التي تتــصل بأحــوال الكلمة في وجوهها الإعرابية المختلفة ونسبها إلى الخليل بن أحمــد، ومن هذه المصطلحات: "الرفع وهو ما وقع في أعجاز الكلم منوناً، نحو قولك: زيدٌ، والضمُّ وهو ما وقع في أعجاز الكلم غير منون، نحو قولك: يفعلُ"(١٧).

وقــد عرض د. عبابنة لهذا التناقض في تعليقه الآتي: "وهذا الذي ذكره الخوارزمــي يــناقض ما ورد عن الخليل في كتاب سيبويه مناقضة تكاد تكون تامة، فقد استخدم الخليل مصطلح الرفع للكلمات المعربة سواء كان آخرها منوناً نحــو: رجلٌ من قولك هذا رجلٌ، أم غير منون نحو: آخر من قولك: في الدار

آخـــر، وسواء أكان إعرابها بالحركات كالمثالين المتقدمين، أم بالحروف وذلك نحـــو: أخوك من قولك: كأن عبد الله أخوك. وكان يطلق كلمة الرفع أيضاً على محـــل الكلمـــة من الإعراب إذا كان محلها الرفع وذلك نحو قوله: إن حبّذا اسم مرفوع"[١٨].

المصطلحات/ المصطلح في القرن الرابع الهجري:

مـــن المعلوم لدى مؤرخي العلوم في الثقافة العربية الإسلامية أن القرن الـــرابع الهجـــري قـــد شهد نهضة علمية في شتى أنواع العلوم، فامتزجت فيه الـــثقافات المتنوعة من يونانية وفارسية وعربية، ولذلك شهد هذا القرن مؤلفات اهتمت بتصنيف العلوم وترجمت لأهم العلماء، واستخرجت المصطلحات فنسبتها إلى علومها وفنونها وإلى واضعيها إذا عرف هؤلاء الواضعون.

وبرز في هذا القرن صنفان متميزان كبيران للعلوم هما: العلوم العربية وهي علوم الفقه والكلام واللغة من نحو ولغة وآداب وتاريخ، والثاني العلوم غير العربية كالطب والهندسة والنجوم وغيرها[١٩].

ولعـــل مـــن أبـــرز المـــصنفات فـــي هذا المقام كتاب (مفاتيح العلوم) للخوارزمي الذي تظهر فيه بوضوح هذه القسمة الثنائية، فقد جمع الخوارزمي " ٢٤٠٠ مصطلح تقريباً، اعتمد في انتقائها على مجهوده الشخصي ويبدو لنا أنه قد اعتمد في تفسيرها على ثقافته كثيراً، وعلى النقل عن السابقين قليلاً، بحيث لم يـــرد فـــي الكتاب إلا الخليل بن أحمد بإزاء بعض النقول، وما عدا ذلك فهو لا يحيل إلى مرجع إلا بعبارة (قيل) أو (قال) من دون أن يسبق ذكر لمن قال".

ويـــرى بعـــض الدارســـين أن معالجـــة الخوارزمي للمصطلحات تعد الخطـــوات الأولى على طريق تقنين المصطلح العلمي" ذلك أن عصره لم يشهد

تألـيفاً لمعاجم المصطلحات العلمية التي تعد بالفعل "المصادر التي تستقى منها عادة تعريفات الألفاظ لغوياً واصطلاحياً"(٢٠).

ولحظ الدارسون كذلك "أن جميع مصطلحات الفقه وعلوم العربية أصيلة لأنهـا انبـثقت مـن الفكر العربي بعد الإسلام، وكانت المصطلحات تظهر مع ظهـور العلـم وتـتطور بتطوره وتتقدم بتقدمه. وأما فيما يخص المصطلحات العلمية المحضة، لعلوم الطب والهندسة وغيرها، أي المصطلحات العلمية غير العـربية فإنهـا "لـم تكـن مستقرة في القرن الرابع الهجري فاقتضى تفسيرها بالمصطلحات والألفاظ الأعجمية"(٢١).

ابن جنّي والمصطلح اللغوي:

عـاش ابـن جني كل حياته في القرن الرابع الهجري، وقد تميز بعقلية علمية رفيعة، فكان علماً من أعلام علوم العربية كافة مبرزاً في نحوها وصرفها وأصواتها وفقهها، إلى جانب حذقه لعلوم الدين وعلم الكلام. إذ لا بد من أنه قد حـذقها وعرف أصولها ومناهجها، مما كان له الأثر الأكبر في تكون شخصيته العلمية. وتدلنا كتبه ومؤلفاته الكثيرة على أننا إزاء شخصية مبدعة، فقد كانت له اجـتهاداته اللغوية الكثيرة. وعلى الرغم من تتلمذه على عدد من المبدعين في مجالات الدارسة اللغوية ولا سيّما شيخه أبو علي الفارسي، فإن ابن جنّي استقل بآرائه وتعليلاته وتأويلاته في مجال اللغة. وقد تحدث مترجمو حياته أن مؤلفاته تجلت فيها مظاهر ثلاثة: المظهر اللغوي، والمظهر الفقهي، والمظهر الكلامي، إذ قيل إنه كان ينزع إلى مذهب المعتزلة(٢٢).

كل هذا كان له أثره في اهتمام ابن جني بموضوع (المصطلح اللغوي) إذ لـم يكن مجرد ناقل مردّد لما وضعه شيوخه، على الرغم من أنه كان تلميذاً وفياً للبصريين نقل عنهم وردد مصطلحاتهم(٢٣).

ولكن ابن جني المجتهد اللغوي ابتدع مصطلحات خاصة به، وقد صرح هو نفسه بذلك في خصائصه، نحو وضعه مصطلح الاشتقاق الأكبر.

وأمـــا فـــيما يتعلق بموضوعات هذه المصطلحات فإننا نجد ابن جني قد اســـتنبط موضـــوعاتها في اللغة محاكاة للقضايا الفقهية أو الكلامية إلى جانب القـــضايا اللغـــوية. أو أنه استقى موضوعاتها مما كان يأنس به شيوخه الأدنين كأبي علي الفارسي.

يـــضاف إلـــى ذلك وضع ابن جني مصطلحات فرعية لمسائل في اللغة محاكاة لبعض فروع الفقه. وسنشير فيما بعد إلى هذه المصطلحات وأصولها.

ويرى بعض الدارسين المحدثين في الحديث عن عقلية ابن جني ومنهجه فـــي كتبه وبحوثه أنه كان "يلمح الإشارة الخاطفة فيأخذها ويتبناها ويبني عليها حتـــى يتملكها وتعرف به، فرب عبارة أو إشارة لمحها فعقد عليها باباً أو أكثر، وأخـــرجها إلى الوجود فكرة واضحة محدودة المعالم، من مثل الاشتقاق الأكبر، والجوار، والتجريد... وغيرها"[٢٤].

ويعجب الباحث أن ابن جني لم يردد ما يسميه الدارسون (المصطلحات الكوفـــية) على الرغم من إعجابه ببعض علمائهم البارزين من مثل أبي العباس أحمد بن يحيى الملقب بثعلب (ت٢٩١هـــ).

تطوير ابن جني لمصطلحات شيوخه:

أ- المصطلحات اللغوية:

سبقت الإشارة إلى أنّ ابن جني قد تلقى علوم العربية عن شيوخ عرفوا بالمهارة والإتقان والإبداع سواء من حيث الموضوعات اللغوية التي ورثوها عن شـــيوخهم، أو مـــن حـــيث ابتكار الموضوعات أو التفسيرات للظواهر اللغوية

المتنوعة. وقد أثر عن ابن جني أنه تلقف علوم البصريين فنشرها وطورها ولا سيما تلك القضايا اللغوية التي ذكرها سيبويه في الكتاب. وكان لأبي علي الفارسي – بعد سيبويه – الفضل في صقل شخصية ابن جني اللغوية، بل كان له الأثر الطيب في تكوين ثقافته إذ لم يقف عند حدود النقل عن شيوخه فكان يضع المصطلحات للمسائل اللغوية التي استقاها منهم، ويزيد عليهم بالتفسير والتقسيم والتطوير، وكان أحياناً يختار مصطلحه من أقوال شيوخه، فيختصر كلاماً كثيراً لهم ليضع مصطلحاً واضحاً وموجزاً.

المطرد والشاذ:

والواقع أن ابن جني لم يبتدع تسمية المطرد والشاذ، ولكنه اختصر كلاماً كثيراً لشيخه أبي علي الفارسي وشيخ شيخه ابن السراج. فها هو ذا ابن السراج ينثر كلامه حول المطرد والشاذ في صفحات كثيرة[٢٥].

ثم يأخذ تلميذه أبو علي الفارسي بكلام شيخه فيضعه في باب في كتاب (المسائل العسكرية) أطلق عليه (معرفة ما كان شاذاً في كلامهم) [٢٦]. وجعل الشيخان الشاذ ثلاثة أنواع:

أ- شاذ عن الاستعمال مطرد في القياس.

ب- مطرد في الاستعمال شاذ عن القياس.

ج- وشاذ عنهما.

ثم يأتي ابن جني فيلحظ أن القسمة تحتاج نوعاً رابعاً، فإن كل نوع له ما يقابله إلا الشاذ في الاستعمال والقياس، فإن ما يقابله لا بد من أن يكون المطرد في الاستعمال والقياس، ولذلك جعل المطرد والشاذ ليس عنواناً للباب فحسب،

وإنما جعله مصطلحاً لمسائل في اللغة ارتبط فيها الاطراد والشذوذ في الاستعمال والقياس.

بدأ ابن جني الباب (باب القول على المطرد والشاذ) بتعريف المصطلحين وبيان تطور المعنى اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي، فعرف مصطلح (المطرد) بقوله: "أصل مواضع (ط ر د) في كلامهم التتابع والاستمرار، فذكر استعمالات (طرد) واستشهد لمعانيها بما ورد في كلام العرب. ثم انتقل بعد ذلك إلى مادة (ش ذ ذ)، فقال: "وأما مواضع (ش ذ ذ) في كلامهم فهو التفرق والتفرد. ثم خلص إلى بيان معنى المصطلحين: "هذا أصل هذين الأصلين في اللغة، ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سمة وطريقة في غيرهما، فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً، وجعلوا ما فارق عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً، حملاً لهذين الموضعين على أحكام غيرها"[٢٧].

ثم أخذ ابن جني يفصل للأنواع الأربعة من المطرد والشاذ. ولعلنا هنا نسجل لابن جني ليس لاستخدامه المصطلحين فحسب، ولكن لأن عقليته المنظمة قد فرقت بين كل نوع بشكل واضح مقنن، فإنه يذكر كل نوع فيوضحه، ثم يضرب له الأمثلة، ويضع لها قواعد يسير عليها مَنْ جاؤوا بعده في تبويب القضايا اللغوية وتوضيحها واستنباط أحكامها.

وهذا الذي طوره ابن جني تطويراً بديعاً جعل السيوطي ينقل الباب كله تقريباً عن ابن جني فجعل (المطرد والشاذ) باباً خاصاً من أبواب كتاب المزهر في علوم اللغة[٢٨].

ب- الاشتقاق الأكبر:

عــرف اللغويــون العــرب القدامى الاشتقاق. ولعل أول من ألف في الاشــتقاق (الأصــمعي) في كتيب سماه (الاشتقاق)، وأراد العلماء الأوائل من الاشــتقاق مــا عرف لاحقاً بالاشتقاق الصغير/ الأصغر أو العام وهو الاشتقاق التصريفي، وقد عني به البصريون الذين كانوا يرون أن الكلام يشتق بعضه من بعــض، وأن المصدر أصل المشتقات. وهذا موقف البصريين، وكان ابن جني تلميذهم الوفي.

ولقــد طور اللغويون درس الاشتقاق فاستنبطوا له أنواعاً لا نوعاً واحداً وما أن أهل القرن الرابع الهجري حتى عرفنا للاشتقاق ثلاثة أنواع هي:

١- الاشتقاق الصغير/ العام.

٢- والاشتقاق الكبير، وهو الإبدال.

٣- والاشتقاق الأكبر، وهو الاشتقاق التقليبي، وصاحب تسميته ابن جني على مــا صــرح في باب الاشتقاق الأكبر. على أن ابن جني اعترف بالفضل لشيخه أبي علي الفارسي الذي كان يأنس به[٢٩].

والاشتقاق الأكبر هو أن تأخذ أصلاً من الأصول ثم تجري قلباً لمواطن الحروف فيتكون لنا من كل أصل عددٌ من الصور هي: الصور الست للحروف الثلاثة المختلفة من حيث النظم، والأربع والعشرون للأربعة، والمائة والعشرون للخمسة[٣٠].

ولكــن بعــض اللغويين، ومنهم السكاكي سمى هذا اللون من الاشتقاق بالاشتقاق الكبيــر.

ويظهـــر أن الذي دعا ابن جني إلى تسميته بالاشتقاق الأكبر وجعله من باب الاشتقاق أن الصور المختلفة للأصل الواحد/ للحروف ينتظمها معنى واحد، وقد طبق ذلك على عدد من ألفاظ اللغة نحو اشتقاق المواد التالية: ك ل م، ق و ل، ل م س، و ج د، ج ب ر.

ولكن ابن جني اعترف بعدم اطراد الاشتقاق الأكبر في كل ألفاظ اللغة. ويرى أحد الدارسين المحدثين أن الذي فتح الباب لابن جني في الاشتقاق الأكبر كان عمل الخليل بن أحمد في معجم العين حين جعل المقلوبات جزءاً من منهج العين[٣١].

وأمـــا الاشـــتقاق الأكبـــر عند اللغويين فهو ما يسمى بالإبدال اللغوي، وشـــرطه أن تـــتفق كلمتان في أغلب حروفهما على أن يكون المعنى واحداً أو متوافقاً لكلا الكلمتين، يقول عبد الله أمين: "وهذا الضرب من الاشتقاق يمكن أن ينتفع به في اشتقاق اسمين لمسميين متشابهين في الشكل والعمل، أو في أحدهما إن كـــان بين الاسمين والمسميين ملاءمة. مثال ذلك: الغُمْنة والغُمْرَة: تمر ولين تطلي به المرأة وجهها ويديها، حتى تَرِقَّ بشرتها"[٣٢].

ويـــذهب بعـــض الدارسين إلى أن أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـــ) بنى معجمه (مقاييس اللغة) على فكرة هذا الاشتقاق.

غير أن بعض الدارسين عكس التسمية فجعل الاشتقاق الكبير للمقلوبات والاشتقاق الأكبر للإبدال اللغوي[٣٣].

اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين:

وهـــذا عنوان باب في الخصائص جعله ابن جني – كما يبدو من تكملة عنوان الباب – "في الحروف والحركات والسكنات". إذ استعار عنوان الباب مما

ذكره اللغويون قبله في تقسيم ألفاظ اللغة، فقد ورد هذا التقسيم في كتاب سيبويه كالآتي:

١- اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين نحو: جلس وذهب.

٢- اختلاف اللفظين والمعنى واحد، نحو ذهب وانطلق. وهذا الذي استخدم له اللغويون مصطلح (الترادف).

٣- واتفاق اللفظين والمعنى مختلف، نحو: وجدتُ عليه من الموجدة، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة. وهذا هو المسمى بالمشترك اللفظي[٣٤].

صـــرح ابـــن جني في الباب أن غرضه منه "ليس ما جاء به الناس في كتبهم..." فإن هذه الأنواع قد كثر تناولها" وقد تناهبتها أقوالهم، وأحاطت بتحقيقها أغراضـــهم"، ولكن ابن جني استعار (المصطلح) وتناوله بطريقته الخاصة، بأن قسم الكلام ثلاثة أنواع كالآتي:

١- **اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين في الحروف:**

ويقصد ابن جني بهذا النوع الألفاظ التي تتفق حروفها في المفرد والجمع ولكن معانيها مختلفة، نحو كلمة: دلاص التي تستخدم للمفرد فيقال درع دلاص، وتجمـــع مكـــسرة: أدرع دلاص، ثم مثّل للمفرد بألفاظ نحو: ناقة كِناز، وامرأة ضِـــناك، وبـــين أن ألف (دِلاص) للمفرد بمنزلة ألف كِناز وضِناك. وأما ألف الجمـــع فـــي أدرع دِلاص، فهي بمنزلة الألف في ظِراف وشِراف، "وذلك لأن العرب كسرت فِعالاً على فِعال، كما كسرت فعيلاً على فِعال نحو كريم وكِرام، ولئيم ولِئام".

ويفسر ابن جني هذه الظاهرة بقوله: "وعذرها (يعني العرب) في ذلك أن فعيلاً أخت فِعال، ألا ترى أن كل واحدة منهما ثلاثية الأصل، وثالثها حرف لين، وقد اعتقبتا أيضاً على المعنى الواحد، نحو: كليب وكلاب، وعبيد وعباد"(٣٥).

ب- اتفاق الحركات:

وينطبق ما قال ابن جني في الحروف على الحركات إذ يقول: "هذه الحال موجودة في الحركات وجدانها في الحروف". وجاء بأمثلة افتراضية بقوله: "وذلك كامرأة سميتها بحيثُ، وقبلُ، وبعدُ، فإنك قائل في رفعه: هذه حيث، وجاءتني قبل، وعندي بعد". وينبّه ابن جني على أن الضمة في الأصل هي للبناء، ولكنها تصير بعد التسمية ضمة إعراب. وهذا ينطبق على كل الكلم المبنية، نحو أين وكيف، "وكذلك لو سميت رجلاً بأمس".

ولكن ابن جني استثنى من هذه الألفاظ المبنية "هؤلاء" التي يرى أن كسر همزتها قبل التسمية وبعد التسمية سواء. وأما سبب هذا فهو "أن هؤلاء مما يجب بناؤه، وحكايته بعد التسمية به على ما كان من قبل التسمية، ألا ترى أنه اسم ضم إليه حرف فأشبه الجملة"(٣٦).

ج- اتفاق السكون:

وهذا للألفاظ التي لا يتغير سكون أحد حروفها في حالتي الإفراد والجمع، نحو صنو للواحد، وصنوان للجمع، وقنو وقنوان. ويرى ابن جني أن سكون المفرد والجمع "مختلفان تقديراً" على الرغم من اتفاقهما لفظاً. ومثل لهذا الاختلاف التقديري بألفاظ في اللغة اختلف مفردها عن جمعها، نحو: شبث وبرق فإنهما تجمع على شبثان وبرقان، فدل ذلك على اختلافهما. ولهذا يرى ابن جني أنه لا بد من اختلاف صِنْو وصِنْوان، وقِنْو وقِنْوان، لأن سكون الواحد غير سكون الجمع، وسكون الجمع ليس لسكون الواحد، بل هو "شيء أحدثته

الجمعـية". ولـذلك وصف الفرق بين نوعي الجمع اللذين ذكرهما – أي شبثان وصـنوان – بالنسبة إلى مفرديهما، بقوله: "فكما أن هذين مختلفان لفظاً (شبث وشبثان)، فكذلك ذانك السكونان (صِنْو وصِنْوان) هما مختلفان تقديراً"(٣٧).

عدم النظير:

وهو عنوان باب في الخصائص يتابع فيه ابن جني رأي سيبويه في أنه "إذا دل الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير"، وهذا هو مذهب صاحب الكتاب الذي مـثل على وزن (فعل) بكسر الفاء والعين بلفظة واحدة هي (إبل). وخلص ابن جني إلى أنه "لم يمنع الحكم بها عنده إن لم يكن لها نظير، لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به، لا للحاجة إليه"(٣٨).

ويـرى أحد الدارسين المحدثين أن مصطلح (النظير) من "المصطلحات التـي وجـدت عند علماء أصول النحو بعد سيبويه"، فقد استخدمه ابن السراج، وأكثر من استخدامه ابن جني مفرداً (النظير)، وجمعاً (النظائر) (٣٩).

باب في فرق بين البدل والعوض:

والـبدل والعوض مصطلحان يستخدمهما اللغويون في تفسير ما يقع في الألفاظ من تغيير وتبديل وتعويض. وجعل ابن جني هذا الباب توضيحاً لمن قد يقع في اللبس في التفريق بين المصطلحين. ويتضح من خلال الأمثلة وتفسيرها مواقع البدل ومواقع العوض، فمن ذلك فإن الألف من الفعل (قام) "بدل من الواو التي هي عين الفعل، ولا تقول فيها إنها عَوْض منها".

وأمـا العوض فهو من لفظ (عَوْض)، وهو الدهر ومعناه، كما في بيت الأعشى:

رضيعي لبان ثدي أم تقاسما بأشحم داج: عَوْض لا نتفرق

ومن أمثلة العوض التي يذكرها ابن جني: "التاء في (عدة) و (زنة) فهي عـوض عـن فاء الفعل، ولا تقول إنها بدل منها"، وكذلك الحال في ميم (اللهم) "إنها عوض من (يا) في أولها، ولا تقول: بدل..".

وقـد قرر ابن جني في هذا الباب حقيقة "أن البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه. وإنما يقع البدل في موضع المبدل منه، والعوض لا يلزم فيه ذلك"[٤٠].

مصطلح التجريد:

وعقـد ابن جني للتجريد باباً نص في أوله أنه يقتدي به أثر شيخه أبي علي الفارسي الذي كان "به غرياً معنياً"، غير أنه لم يفرد له باباً في كتبه "ولكنه وسمه في بعض ألفاظه بهذه السمة، فاستقريتها منه، وأنقت لها".

وعرَّف ابن جني (التجريد) بأن "معناه أن العرب قد تعتقد أن في الشيء مـن نفسه معنى آخر، كأنه حقيقته ومحصوله، وقد يجري ذلك إلى ألفاظها لما عقدت عليه معانيها"[٤١].

ونقل ابن جني للتجريد مثالاً نسبه إلى سيبويه وهو: "أما أبوك فلك أب، أي لك منه أو به أو بمكانه أب". وذكر سيبويه هذا المثال في باب سماه (باب ما يخـتار فيه الرفع ويكون فيه الوجه في جميع اللغات)، وأشار محقق الكتاب إلى أن الرماني ترجم عنوان الباب بـ "باب اسم الجنس الجاري على طريقة أما كذا فكذا"[٤٢].

ويـدرك ابن جني أن ما ذكره سيبويه وشيوخه قد يشوبه شيء من عدم الوضـوح فذكر أمثلة أخرى وفسرها ووضحها – على سمته وطريقته –، ومن ذلـك قـوله: لـئن لقيت زيداً لتلقينّ منه الأسد، ولئن سألته لتسألنّ منه البحر.

"فظاهـــر هذا أن فيه من نفسه أسداً وبحراً، وهو عينه هو الأسد والبحر، لا أن هناك شيئاً منفصلاً عنه وممتازاً منه".

وزاد ابن جني (التجريد) توضيحاً فبين أن معناه كأن يجرد الإنسان من نفـــسه شخصاً آخر فيخاطبه، وأكثر ما يجيء هذا في الشعر، فقال: "وعلى هذا يخاطب الإنسان منهم نفسه، حتى كأنها تقابله أو تخاطبه، ومنه قول الأعشى:

وهل تطيق وداعاً أيها الرجل

وهـــو الـــرجل نفـــسه لا غيره". ثم مثل على التجريد ببعض القراءات القـــرآنية كما في قراءة قوله تعالى: "قال اعلم أن الله على كل شيء قدير"[٤٣]. (البقرة ٢٥٩).

مصطلح تلاقي اللغة:

وموضوع تلاقي اللغة يعني ورود لفظين تشابهت حروفهما أو أوزانهما فتلاقت "في عرض اللغة من غير قصد لجمعها ولا إيثار لتقاودهما". وعزا ابن جني السبّه لهذا اللون من الألفاظ إلى شيخه أبي علي الفارسي، فنقل عنه قوله: "فـــي باب أجمع وجمعاء، وما يتبع ذلك من أكتع وكتعاء، وبقيته: إن هذا اتفاق وتوارد وقع في اللغة على غير ما كان في وزنه منها". وقصد أبو علي الفارسي بذلك أن "باب أفعل وفعلاء، إنما هو للصفات، وجميعها تجيء على هذا الوضع نكـــرات، نحـــو: أحمر وحمراء، وأصفر وصفراء... وأخرق وخرقاء. هذا كله صـــفات نكرات، فأما أجمع وجمعاء فاسمان معرفتان، وليسا بصفتين". وخلص الفارسي إلى حقيقة أن هذا إنما هو "اتفاق وقع بين هذه الكلم المؤكد بها".

وأقر ابن جني شيخه على ما أورده لهذا الاتفاق والتوارد، فسمى الباب الـــذي عقده لهذه الظاهرة اللغوية "بتلاقي اللغة"، وأضاف أمثلة أخرى من نحو قـــولهم في العلم: سلمان وسلمى، فهما أشبه بوزن (فَعْلان) الذي مؤنثه (فَعْلى)،

ولكـــنه نبه إلى أن "فعلان الذي يقاوده فعلى إنما بابه الصفة كغضبان وغضبى وســـكران وسكرى". ونفى ابن جني أن يكون سلمان من سلمى بمنزلة الصفات المذكـــورة، لأنهمـــا ليستا "بصفتين ولا نكرتين.. غير أنهما كانا من لفظ واحد فتلاقيا في عرض اللغة من غير قصد لجمعهما، ولا إيثار لتقاودهما، ألا تراك لا تقول: هذا رجل سلمان، ولا امرأة سلمى، كما نقول: هذا سكران، وهذه سكرى، وهذا غضبان، وهذه غضبى"(٤٤).

مصطلح السلب:

وجعل له ابن جني باباً في خصائصه، واعترف في تقديمه أن شيخه أبا علي الفارسي قد نبه عليه. ثم ذكر أن الأصل في الأفعال والأسماء المشتقة من الأفعـــال إثبات معناها لا سلبها، فلفظ قام إنما هو لإثبات القيام. فإذا "أردت نفي شيء منها ألحقته حرف النفي، فقلت: ما فعل، ولم يفعل، ولن يفعل، ولا تفعل، ونحو ذلك".

وأضاف ابن جني أن العرب "قد استعملوا ألفاظاً من كلامهم من الأفعال ومن الأسماء الضامنة لمعانيها، في سلب تلك المعاني لا إثباتها" ومثل على ذلك بتصريف (ع ج م) التي تأتي في اللغة "للإبهام وضدّ البيان" نحو: العجم الذين لا يفصحون، وعجم الزبيب لاستتاره".. وغير ذلك، ولكن هذه الأصول إذا أضيف إلـــيها زيـــادة بحـــرف أو أكثر فقد يتحول المعنى من الإثبات إلى النفي، فمادة (ع ج م) إذا زيـــد علـــيها الألف/ الهمزة في أولها آل معناها إلى ضده، فصار المعنى: إزالة الإبهام.

ولا تقتصر الزيادة على الهمزة فحسب، بل قد نضعف عين الكلمة نحو مـــادة (م ر ض)، فإذا قلت: "مرضت الرجل أي داويته من مرضه حتى أزلته

عـنه أو لتزيله عنه" فإنك تثبت عكس المعنى الأصلي للمادة وهي الدلالة على المرض[٤٥].

مصطلح الإتباع:

عـرف اللغويـون العـرب القدامى الإتباع في الألفاظ وفي الحركات، وانـصب اهتمام النحاة من لدن سيبويه ومن جاؤوا بعده بدراسة الإتباع المسمى إتـباع الحركات. ولعل أول من ألف في الإتباع في الألفاظ أحمد بن فارس في كتابه الموسوم (الإتباع والمزاوجة)، وقد عرف الإتباع بقوله: "هو أن تتبع الكلمةُ الكلمةَ على وزنها أو رويها إشباعاً وتأكيداً". وجعل ابن فارس الإتباع – وقرن به المزاوجة – على وجهين:

أحدهما: أن تكون كلمتان متواليتان على رويّ واحد.

والثاني: أن يختلف الرويان.

هـذا من حيث الشكل، وأما من حيث المعنى فهو ضربان: أحدهما: أن تكـون الكلمة الثانية ذات معنى، والثاني: أن تكون الثانية غير واضحة المعنى ولا بينة الاشتقاق، إلا أنها كالإتباع لما قبلها[٤٦].

ومن الأمثلة على هذا الإتباع ما رُوي عن الكسائي أنه فسر ما نقله أبو عبيد في غريب الحديث "في قوله صلى الله عليه وسلم في الشبرم: إنه حار يار، "والـشبرم هـو ضرب من الشيح، قال الكسائي في تفسيره: "حار من الحرارة، ويار: إتباع".

ويذكـر السيوطي أن هذا إنما "سمي إتباعاً، لأن الكلمة الثانية إنما هي تابعـة للأولـى علـى وجه التوكيد لها، وليس يتكلم بالثانية منفردة، فلهذا قيل: إتباع"[٤٧].

وأمـــا الإتـــباع الذي ذكره ابن جني فهو ما تابع فيه ما قال النحاة منذ ســـيبويه: أي: إتـــباع الحركات. ويظهر من كلام ابن جني مقارنة بما ورد في كـــتاب ســـيبويه أن كلامهمـــا متقارب إلى حد كبير، غير أن سيبويه لم يضع للموضـــوع مصطلح (الإتباع)، فقد ذكر في باب سماه: "باب الحروف الستة إذا كان واحدٌ منها عيناً، وكانت الفاء قبلها مفتوحة، وكانت فعلاً"، ما يلي: فإن الفاء فـــي وزن (فعيل) تكسر في لغة تميم، ويقصد سيبويه بالحروف الستة: الحروف الحلقـــية، ومـــثل لهـــا بالألفاظ الآتية: لِئيم، وشِهيد، وسِعيد، ونِحيف، ورِغيف، وبِخيل، وبِئيس".

وفسر سيبويه سبب كسر الفاء فيها: "لأنه ليس في الكلام فَعَيْل، وكراهية أن يلتـــبس فعل بفعل فيخرج من هذه الحروف فعل، فلزمها الكسر ههنا، وكان أقرب الأشياء الفتح، فكسرت ما قبلها حيث لزمها الكسر، وكان ذلك أخف عليهم حيث كانت الكسرة تشبه الألف، فأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد"[٤٨].

وروى ابن جني عن الأخفش (أبي الحسن ت ٢١٥هـــ) ذكره مصطلح الإتباع في قوله تعليقاً على أن العرب كانت قديماً تقول: مررت بأخويك وأخواك جميعا.. "ولغتهم عند أبي الحسن أضعف من (هذا جحر ضب خرب)، قال: لأنه كثر عنهم الإتباع: نحو: شُدُّ وضُرُّ وبابه، فشبه هذا به"[٤٩].

وأمـــا ابن جني، فيبدو أنه أقر بما أورده عن شيوخه البصريين، ولكنه يضيف على ما قدموا فبين "أن علة الإتباع في (نِقيذ) وإن عري أن تكون عينه حلقية قرب القاف من الخاء والغين"، ويقصد بذلك ابن جني ما أورده سيبويه من أمثلة على وزن فعيل وجاءت العين حرفاً حلقياً نحو: النِّخير والرِّغيف. وذهب ابـــن جني إلى جواز "أن تشبه القاف لقربها من حروف الحلق بها، كما شبه من

أخفـــى النون عند الخاء والغين إياهما بحروف الفم، فالنقيذ في الإتباع كالمنخل والمنغل فيمن أخفى النون"[٥٠].

مصطلح الجوار:

وهو مصطلح يعرف عند الدارسين بمصطلح (الحمل على الجوار)، وقد ذكره سيبويه في (باب ما يجرى على الموضع لا على الاسم الذي قبله)، فقال: "وقد حملهم قرب الجوار على أن جروا "هذا جحر ضب خرب" ونحوه[٥١].

وجـــاء ابن جني فسمى الباب (باب في الجوار) وقد جعله أقساماً، وهو علـــى ضـــربين: أحـــدهما تجاور الألفاظ، والآخر تجاور الأحوال، فأما تجاور الألفاظ فهو قسمان: أحدهما في المتصل، والآخر في المنفصل.

أ- **تجـــاور المتـــصل:** وذلك نحو: تجاور العين واللام بحملها على حكمها، فقد قالوا في صوم: صيم.

ويقر ابن جني أن سيبويه قد ذكر هذا القسم ولكنه لم يذكر المصطلح في باب (هذا باب تقلب الواو فيه ياءً لا لياء قبلها ساكنة، ولا لسكونها وبعدها ياء) [٥٢].

وذكر ابن جني من الأمثلة لجوار الحركات في المتصل قولهم: "هذا بكُر، ومررت ببكِر".

ب- **تجـــاور الألفـــاظ في المنفصل**، نحو المثال المشهور: "هذا جحر ضبٌ خرب"[٥٣].

وأمـــا تجـــاور الأحوال فهو يتعلق بأزمنة الظروف، ومثّل له ابن جني بقـــوله: "أحسنت إليه إذ أطاعني.. ويرى أن المعنى أنك لم تحسن إليه في أول وقت الطاعة، فإن ما بعد الظرف (إذ) وهو الفعل (أطاع) زمنه يختلف عن زمن

الإحسان... ويذهب ابن جني إلى أن تجاور الأحوال "غريب" وذلك أن "من شرط الفعل إذا نصب ظرفاً أن يكون واقعاً فيه أو في بعضه كقولك: صمت يوماً، وسرت فرسخاً... فكل واحد من هذه الأفعال واقع في الظرف الذي نصبه لا محالة، ونحن نعلم أنه لم يحسن إليه إلا بعد أن أطاعه، ولكن لما كان الثاني مسبباً عن الأول وتالياً له، فاقتربت الحالان، وتجاور الزمانان، وصار الإحسان كأنه إنما هو والطاعة في زمان واحد، فعمل الإحسان في الزمان الذي يجاور وقته، كما يعمل في الزمان الواقع فيه هو نفسه"(٥٤).

مصطلح التقريب:

لم يفرد ابن جني للتقريب باباً مستقلاً، ولم يعرفه مصطلحاً لظاهرة لغوية، ولكنه ذكره في أثناء تعريفه ظاهرة (الإدغام)، فقال: في تعريفه: "تقريب صوت من صوت". وهو ضربان: "أحدهما أن يلتقي المثلان على الأحكام التي عليها الإدغام، فيدغم الأول في الآخر، والأول من الحرفين في ذلك على ضربين: ساكن ومتحرك، فالمدغم الساكن الأصل كطاء قطّع، وكاف سكّر، والمتحرك نحو: دال شدّ. والآخر: أن يلتقي المثلان على الأحكام التي يسوغ معها الإدغام، فتقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه فتدغمه فيه، نحو: (ودّ) في اللغة التميمية (وأصله ودد)، ونحو امّحى، وامّاز، واثّاقل. وهذا النوع الثاني الذي هو عنده المسمى (التقريب) هو الذي قال عنه: "المعنى الجامع لهذا كله تقريب الصوت من الصوت"(٥٥).

وذكر ابن جني أنواعاً أخرى من (التقريب)، ومن ذلك ما سماه الإدغام الأصغر، وهو عنده "تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك". ومن ضروبه:

أ- الإمالـــة التـــي "وقعـــت في الكلام لتقريب الصوت من الصوت، نحو كلمة: (عـــالم) التـــي "قـــربت فتحة العين من عالم إلى كسرة اللام منه بأن نحوت بالفتحة نحو الكسرة، فأملت الألف إلى الياء"[٥٦].

ب- وضـــرب آخر من (الإدغام الأصغر) الذي هو "تقريب من غير إدغام" في الألفاظ التي هي على وزن (افتعل) إذا كانت فاؤها صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً: "فتقلب تاؤه طاءً، وذلك نحو" اصطبر، واضطرب، واطرد واظطلم".

ج- وضرب آخر اجتمع فيه الإدغام مع التقريب، نحو لفظة (ست) التي أصلها (ســـدس)، فقـــد قربوا السين من الدال بأن قلبوها تاءً، فصارت (ستد) فهذا تقـــريب لغيـــر إدغـــام، ثـــم إنهم فيما بعد أبدلوا الدال تاءً لقربها منها إرادة الإدغام، فقالوا: ست، وقد سمى ابن جني التغيير الأول تقريباً من غير إدغام. وأما التغيير الثاني فمقصود به الإدغام[٥٧].

د- تقريب الحركة: ومنه تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق، نحو: شـــعير وبعير ورغيف، وهذا التقريب هو الذي ذكره في موضوع (الإتباع) ومـــنه أيضاً قراءة بعضهم في الفاتحة: الحمد لله، والحمد لله، بضم اللام من لفظ الجلالة في الأولى، وكسرها في الثانية[٥٨].

هـــ- تقريب الحرف من الحرف: وهو ما يسمى عند اللغويين (الإبدال)، كما في قولهم في مصدر: مزدر، وفي التصدير، التزدير.

و- تقريب الحرف من الحرف من الإشمام، وهو من الإبدال إلا أنه ليس إبدالاً تاماً، نحو قول العرب في المثل: "لم يحرم من فزد له"، وأصله، فصد له، فقد أســـكنت الـــصاد "فلمـــا سكنت الصاد فضعفت به وجاورت الصاد – وهي مهموســـة- الـــدال – وهي مجهورة – قربت منها بأن أُشمت شيئاً من لفظ الزاي المقاربة للدال بالجهر".

وذكـــر ابـــن جنـــي أن لهذه الظاهرة نظائر في اللغة، فقالوا: ضُرْبَ والأصل فيه: ضُرِبَ[٥٩].

ز- ومن أنواع التقريب التي ذكرها ابن جني ما سماه (إضعاف الحركة)، ويعني بـــذلك أنه إذا ضعفت الحركة قربت "بذلك من السكون، نحو: "حيي، وأحيي، وأعيي، فهو، وإن كان مخفى، بوزنه محركاً".

ح- التقريب على سبيل الروم:

والروم على جهة التقريب – أي تقريب الحركة – "هي كالإهابة بالساكن نحو الحركة، وهو لذلك ضرب من المضارعة، وأخفى منها الإشمام. لأنه للعين لا للأذن"[٦٠].

ومن المعلوم عند علماء القراءات أن الروم هو اختلاس الحركة أي عدم نطقها كاملة واضحة وهو للأذن، وأما الإشمام فهو للعين في الضم خاصة: تضم الشفتين كأنك تنطق ضمة ولكن من دون إحداث صوت الضمة.

وقد نبه ابن جني إلى مواضع التقريب الذي يجري مجرى الإدغام ":مما قـــرب فيه الصوت من الصوت"، ولكنه ليس إدغاماً تامّاً، واستخدم له مصطلح (التقريب).

وتجدر الإشارة إلى أن ابن جني قد ذكر مصطلحي الإشمام والروم في باب (الـــساكن والمتحـــرك) الـــذي أورد فيه بعض المصطلحات الصوتية، ولكنه لم يعرف هذه المصطلحات تعريفاً شافياً، بل كان يذكرها ويبين ما يحدث فيها من تقريب في الأصوات – أصوات الحروف أو الحركات – كما في قوله في بيان الفـــرق بـــين الإشـــمام والروم: "فأما الإشمام فإنه للعين دون الأذن، لكن روم الحركة يكاد الحرف يكون به متحركاً، ألا تراك تفصل به بين المذكر والمؤنث في قولك في الوقف أنتَ وأنتِ، فلولا أن هناك صوتاً لما وجدت فصلاً"[٦١].

ابتداع المصطلح اللغوي ودلالته لدى ابن جني:

لقــد بلغ من عناية ابن جني بالمصطلح أنه بدأ أبواب كتابه الخصائص بعــد الــتقديم – بباب (القول على الفصل بين الكلام والقول)، بأن جعل الكلام والقــول مصطلحين قد يخلط الناس بينهما. وقد أفصح في بداية هذا الباب عن منهجه في تناول المصطلحين بقوله: "ولنقدم أمام القول على فرق بينهما، طرفاً مــن ذكــر أحوال تصاريفهما، واشتقاقهما، مع تقلب حروفهما، فإن هذا موضع يتجاوز قدر الاشتقاق، ويعلوه إلى ما فوقه". ووصف ابن جني منهجه الذي أدرك أنــه جديد على قارئه، فيخاطبه قائلاً: "وستراه فتجده طريقاً غريباً، ومسلكاً من هذه اللغة الشريفة عجيباً"(٦٢).

مصطلحات من أصول لغوية:

مصطلحا القول والكلام:

طبق ابن جني منهجه الذي أشار إليه في معالجة مصطلح (القول) على طــريقة ما سماه فيما بعد بالاشتقاق الأكبر، أي استخراج معنى مشترك أصلي لجميع تقليبات المادة اللغوية، فــإن (ق و ل) وجهات تراكيبها الست وهي: ق و ل، وق ل، و ل ق، ل ق و، ل و ق، مــستعملة في اللغة ومعناها جميعاً "أين وجــدت، وكيف وقعت، من تقدم بعض حروفها على بعض، وتأخره عنه، إنما هو للخفوف والحركة".

ثــم أخــذ ابن جني يفصل في تعريف كل تقليب على حدة. ثم اتبع ذلك بمعالجــة الأصــل (ك ل م)، ويرى أنها حيث تقلبت فمعناها الدلالة على القوة والشدة. والمستعمل منها أصول خمسة، وهي: ك ل م، ك م ل، ل ك م، م ك ل، م ل ك"(٦٣).

وبعـــد معالجة تقليبات المادتين خلص ابن جني إلى دلالة المصطلحين الكلام والقول، "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه. وهو الذي يسميه النحويون الجمل".

"وأما القول فأصله أنه كل لفظ مذل به اللسان، تاماً كان أو ناقصاً، فالتام هو المفيد، أعني الجملة وما كان في معناها.. والناقص ما كان بضدّ ذلك.. فكل كلام قول، وليس كل قول كلاماً. هذا أصله..".

ولم يكتف ابن جني بذلك، بل أتبع كلامه بتوضيح مجالات استخدام كل مـــن القـــول والكـــلام مصطلحين والفرق في استعمالاتهما ونجتزئ من كلامه الدلالات الآتية:

١- "يوضـــع القول على الاعتقادات والآراء وذلك نحو قولك: فلان يقول بقول أبـــي حنـــيفة، ويذهب إلى قول مالك، ونحو ذلك، أي يعتقد ما كانا يريانه، ويقولان به، لا أنه يحكي لفظهما عينه، من غير تغيير لشيء من حروفه".

٢- "ومـــن أدل الدلـــيل علـــى الفرق بين الكلام والقول إجماع الناس على أنْ يقولوا: القرآن كلام الله، ولا يقال: القرآن قول الله"، وبين ابن جني السبب فـــي استخدام المصطلح الأصلح للقرآن وهو "كلام الله" أن الكلام "لا يكون إلا أصـــواتاً تامـــة مفيدة"، وأن القول "قد يكون أصواتاً غير مفيدة، وآراء معتقدة"(٦٤).

٣- وخلـــص ابن جني من بيان الفصل بين مصطلحي الكلام والقول إلى "أن الكـــلام إنمـــا هـــو فـــي لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها، المـــستغنية عـــن غيـــرها، وهي التي يسميها أهل الصناعة الجمل، على اختلاف تراكيبها". و "أن القول عندها أوسع من الكلام تصرفاً، وأنه قد يقع

علـــى الجـــزء الواحد، وعلى الجملة، وعلى ما هو اعتقاد ورأي، لا لفظ وجرس"[٦٥].

ويقول السامرائي في التعليق على تناول ابن جني لمصطلح الكلام:

"وتعـــريفه للكلام موافق للنحاة المتأخرين عنه في تعريفهم له. جاء في (أســـرار العـــربية): "أمـــا الكـــلام فلا ينطلق إلا على المفيد خاصة" ويخلص السامرائي إلى ما يأتي: "فليس من خلاف في المدلول النحوي لهذا الاصطلاح".

وأمـــا مصطلح القول: فيذكر السامرائي أن النحويين قد اعتمدوا تعريف ابن جني: "أما القول فهو من معنى الإسراع والخفة، ولذلك قيل لكل ما مذل به اللسان وأسرع إليه تاماً أو ناقصاً قول"[٦٦].

مصطلح (لغة)

ذهـــب ابـــن جني في تعريفه لمصطلح لغة إلى أن أصله عربي من لغا بمعنـــى تكلم. وقد عرف المصطلح بقوله: "أما حدها فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"[٦٧]، وقد اشتمل التعريف على أربعة أمور.

١- أن اللغة أصوات.

٢- أنها تعبير.

٣- أنها تصدر عن (قوم) – أي الناس-.

٤- وأنهـــا تعبيـــر عـــن حاجات الناس (أغراضهم)، وهذا يعبر عن اجتماعية اللغة[٦٨].

ثم ذكر ابن جني تصريف (لغة) فإن وزنها (فعلة) من لغوت أي تكلمت، وأصـــلها (لغـــوة)، وتصريفها كتصريف كرة، وقلة وثبة (كلها لاماتها واوات)،

ولكنها صيغت من مقلوب الأصل، ومثل على ذلك بثبة التي هي من مقلوب ثاب يثوب.

وعلى الرغم من اعتراف ابن جني أن لغى يلغى بمعنى هذى، وكذا اللغو، كما في قوله تعالى: "وإذا مروا باللغو مروا كراماً": (الفرقان ٧٢)، ونص على أن اللغو هنا: الباطل، فإن ابن جني احتج بالحديث الشريف: "من قال في الجمعة: صه فقد لغا، وذكر أن معناه "تكلم". وينقض محقق الخصائص هذا الذي ذهب إليه ابن جني لأن شرّاح الحديث فسروا "اللغو بالكلام بما لا ينبغي"، وأن نص الحديث في البخاري في أبواب الجمعة: "إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة: أنصت والإمام يخطب فقد لغوت"[٦٩].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مصطلح لغة قد عرف على الأرجح بعد اتصال العرب بالحضارة اليونانية، فإن اليونانيين يطلقون على اللغة لفظ Logos = لوغوس وهي تعني الكلمة أو اللغة[٧٠].

أما العرب فالمعلوم أنهم استخدموا لفظ "لسان" للدلالة على اللغة، وبذلك جاء النص القرآني، ونص الأحاديث النبوية الشريفة، وأقوال الصحابة، كما في قوله تعالى: "بلسان عربي مبين" (الشعراء ١٩٥)، وقول الرسول (ص): "فإنما أنزل القرآن عليّ بلسان عربي مبين"[٧١].

على أن مصطلح (لغة) شاع وذاع – فيما بعد–، وطغى استعمال اللفظ على مصطلح "لسان/ اللسان" لدى كل الدارسين، بعد القرن الثاني للهجرة، حتى صار مصطلح (لغة) لا يعني اختلاف الألسن بين الشعوب والأمم، بل استخدمه اللغويون العرب للدلالة على اختلاف اللهجات العربية. وها هو ذا ابن جني يضع عنواناً في خصائصه لاختلاف لهجات العرب، هو: "باب اختلاف اللغات وكلها حجة"[٧٢].

مصطلح النحو:

وعـــرف ابـــن جني (النحو) بقوله: "هو انتحاء سمت كلام العرب، في تـــصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك".

وحـــدد الغايـــة العملية من النحو، وهي: "ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم. وإن شذّ بعضهم عنها رد به إليها".

وأما لفظ المصطلح (النحو) فهو "مصدر شائع، أي نحوت نحواً، كقولك: قصدت قصداً، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم". وبهذا دلل ابن جني على اختـــصاص الـــنحو بعلـــم قواعد العربية. ثم أضاف أن لفظ "نحواً" قد استعملته العـــرب ظـــرفاً، وأصله المصدر، وكذا الأمر بالنسبة للمصادر التي استعملت مـــصطلحات للعلـــوم، نحو مصطلح (الفقه) الذي هو "في الأصل مصدر فقهت الشيء أي عرفته، ثم خص به علم الشريعة من التحليل والتحريم"[٧٣].

ويرى بعض الدارسين المحدثين أن تعريف ابن جني "بهذا المعنى شامل علم لا يشمل النحو الاصطلاحي عند المتأخرين، بل هو أوسع منه بكثير"[٧٤].

مصطلح الإعراب:

ولابـــن جنـــي فـــي الإعراب تعريف دقيق يدل على الغاية العملية من الإعراب، وهو قوله: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ" وأتبع ذلك بمثالين هما في قوله مخاطباً قارئه: "ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيدٌ أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول".

ويلاحظ أن ابن جني لم يشر إلى ما ذكره اللغويون من أن الإعراب هو التغيير في أواخر الكلمات، وإن كان ذلك متضمناً في تعقيبه على كلامه السابق: "ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه"(٧٥).

ويبدو أن ابن جني أراد أن يدلل على أهمية الحركات الإعرابية في إيصال المعنى إلى ذهن السامع/ القارئ. ويرى أحد الدارسين المحدثين أن حد الإعراب لدى ابن جني "غير جامع ولا مانع" وأن "أبا الفتح لم يقصد إلى حده النحوي بصورة دقيقة، وإنما قصد إلى إعطاء معناه العام، وعقد الصلة بين النسب اللغوي لهذه الكلمة وما أطلقت عليه في النحو"(٧٦).

واستطرد ابن جني في بيان أهمية الإعراب أكثر مما فعل في تناول مصطلحي اللغة والنحو فأشار إلى أن لفظ الإعراب "مصدر أعربت الشيء إذا أوضحت عنه، وفلان معرب عما في نفسه أي مبين له وموضح عنه".

وكذلك جعل ابن جني تسمية (العرب) أصلاً لمصطلح (الإعراب) في قوله: "وأصل هذا كله قولهم "العرب" لما يعزى إليها من الفصاحة والإعراب والبيان".

واستقرى ابن جني أيضاً المعنى نفسه في تسمية يوم الجمعة بالعروبة: "ومنه عندي عروبة والعروبة الجمعة، وذلك أن يوم الجمعة أظهر أمراً من بقية أيام الأسبوع لما فيه من التأهب لها، والتوجه إليها، وقوة الإشعار بها". وكأني به يعني "صلاة الجمعة".

ولم يغفل ابن جني الإشارة إلى دلالة مصطلح الإعراب على تغير حركات أواخر الكلمات في الجمل واختلافها وتنوعها، فذهب إلى أن من معاني الإعراب التغيير والاستحالة من حال إلى حال، إذ يقول: "ولما كانت معاني المُسَمَّين مختلفة، كان الإعراب الدال عليها مختلفاً أيضاً، وكأنه من قولهم:

عربت معدته، أي فسدت، كأنها استحالت من حال إلى حال، كاستحالة الإعراب من صورة إلى صورة".

ونلحظ في تناول ابن جني لمصطلح الإعراب مهارته ودقته في الاستقراء واستخدام الأدلة العقلية، والاحتجاج بالنصوص للتدليل على صحة ما يذهب إليه من استخراج معاني المصطلح.

مصطلح البناء:

يبدأ ابن جني بتعريف المصطلح: "وهو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل".

ويلاحظ أن هذا التعريف متسق مع ما نقل عن أعلام البصريين كسيبويه، وما نقله عن شيوخه كأبي علي الفارسي الذي سبق أن ذكرنا تعريفه للإعراب بأنه "تغير أواخر الكلم واختلافها باختلاف العوامل، والبناء خلاف ذلك"(٧٧).

وها هنا يعكس ابن جني تعريف الإعراب بما يلائم تعريف البناء. ثم يبين ابن جني أن الكلمة / المصطلح مستعار من لفظ البناء الحقيقي، فيقول: "وكأنهم إنما سموه بناءً لأنه لمّا لزم ضرباً واحداً فلم يتغير تغير الإعراب سمي بناءً، من حيث كان البناء لازماً موضعه، لا يزول من مكان إلى غيره، وليس كذلك الآلات المنقولة المبتذلة كالخيمة والمظلة.." (٧٨).

الحقيقة والمجاز:

وهما مصطلحان عرفا لدى البلاغيين، لكن ابن جني عقد لهما بابين في الخصائص (باب في فرق بين الحقيقة والمجاز) و (باب في أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة).

عـرف ابن جني الحقيقة بقوله: "ما أقر استعماله على أصل وضعه في اللغة". وأما المجاز الذي هو العدول في الاستعمال عن هذه الأصول إلى معان جديـدة، فإن ابن جني أردف تعريفه للحقيقة بقوله في تعريف المجاز: "ما كان بضدّ ذلك"(٧٩).

وتجـدر الإشـارة إلى أن أحمد بن فارس الرازي عرف الحقيقة بأنها: "الكلام الموضوع موضعه الذي ليس باستعارة ولا تمثيل ولا تقديم ولا تأخير.. وهذا أكثر الكلام"(٨٠).

وعلـى الـرغم من أن ابن جني لم يضع تعريفاً شافياً لكل من الحقيقة والمجـاز، إلا أنه تطرق إلى الناحية العملية بذكر الفوائد التي تجنيها اللغة من الاستخدام المجازي، وقد حددها في ثلاث: الاتساع، والتوكيد، والتشبيه، التي لا بـد من اجتماعها في كل استخدام مجازي. وطبق ابن جني هذه الفوائد الثلاث علـى وصف النبي صلى الله عليه وسلم جواداً بأنه "هو بحر": "فالمعاني الثلاثة موجـودة فيه، أما الاتساع فلأنه زاد في أسماء الفرس التي هي: فرس وطرف وجواد ونحوها: البحر". وأما التشبيه "فلأنَّ جريه يجري في الكثرة مجرى مائه". وأما التوكيد "فلأنه شبه العرض بالجوهر، وهو أثبت في النفوس منه، والشبه في العرض منتفية عنه..." (٨١).

مصطلح التجنيس:

والتجنيس عند اللغويين "أن يتقارب اللفظان، ويختلف أو يتقارب المعنيان"[٨٢]. وأما البلاغيون فقد جعلوا التجنيس أنواعاً من أهمها:

أ- التجنيس/ أو الجناس التام، وهو أن تكون الكلمتان متوافقتين في حروفهما وحركاتهما.

ب- والتجنيس/ الجناس الناقص، وهو أن يختلفا في الهيئة دون الصورة، كقولك البرد يمنع البرد.

ج- والتجنيس المذيل، وهو أن يختلفا بزيادة حرف كقولك: مالي كمالي، وجدي جهدي[٨٣].

وقد ذكر ابن جني المصطلح في (باب في تداخل الأصول الثلاثية والرباعية والخماسية)، وصنف الألفاظ من حيث تداخل أصول أبنيتها قسمين:

أحدهما: قسم تتقارب فيه أصول الثلاثي والرباعي والمعنى واحد، ومثل على ذلك بلفظين هما: رخو، ورخود، فهما "شديدا التداخل لفظاً وكذلك هما معنىً إلا أن تركيب رخو من (ر خ و)، وتركيب رخود من (ر خ د) والواو زائدة." وأما من حيث المعنى، فيقول في تقاربهما: "أفلا ترى إلى ازدحام اللفظين مع تماس المعنيين، وذلك أن الرخو الضعيف، والرخود المتثني، والتثني عائد إلى معنى الضعف".

والقسم الآخر: ما يتقارب فيه اللفظان والمعنى مختلف، ومثل عليه بقول القطامي الشاعر:

مستحقبين فؤاداً ما له فاد

ويـــذهب ابن جني إلى أن الشاعر يرى "أو يرى أنه قد جنس وليس في الحقيقة تجنيساً"، وفسر ذلك بأن (فؤاداً) من (ف أ د)، وأما (فاد) فهو من (ف د ى)، "ولكنهما لما تقاربا دنوا من التجنيس"[٨٤].

ونلحـــظ مـــن خلال الأمثلة التي ساقها ابن جني أن غاية التجنيس غاية جمالـــية، – علـــى ما يعرف في البلاغة–، وأن ما ذكره في الباب لا يعدو أن يكون تداخلاً بين أصول الألفاظ على اختلاف أبنيتها.

مصطلح الممطول:

وذكر ابن جني هذا المصطلح في (باب في اقتضاء الموضع لك لفظاً هو معـــك إلا أنه ليس بصاحبك)، ومثل عليه بقوله: "لا خيراً من زيد فيها". وفسر محقـــق الخـــصائص هذا المصطلح بقوله: "هو ما يعرف بالشبيه بالمضاف عند المتأخرين"[٨٥].

ومن الجدير بالذكر أن الشبيه بالمضاف "هو ما اتصل به شيء من تمام معناه، معمولاً له، نحو: يا ضاحكاً وجهه، و "يا سامعاً دعاء المظلوم"[٨٦].

مصطلح حرف اللين المجهول:

وجعل له ابن جني باباً في الخصائص وعرفه بأنه "مدة الإنكار".

ويـــستخدم فـــي اللغة في سؤال من أخبر بخبر، فأراد أن يستوثق منه، نحو: إذا قال له قائل: رأيت بكراً، فيسأله" أبكرنيه، وكذا إذا قال: جاءني محمد، فالسؤال هو: أمحمدنيه، فإذا كان القول: مررت على قاسم، سأله: أقاسمنيه.

وقـــد يكـــون سؤال السائل إنكاراً أو استفهاماً، والغالب أن يكون إنكاراً تحقيقاً لتسمية ابن جني الياء (المدة) بمدة الإنكار.

وبـــين ابن جني عناصر الجملة التي يستخدم حرف اللين المجهول (أي مدة الإنكار، وهي:

أ- همـــزة الاستفهام / الإنكار، ب- الاسم منوناً، ج- مدة الإنكار (الياء)، د- الهاء.

وكـــذلك ذكر ابن جني أن نون التنوين تكسر لالتقاء ساكنين في قوله: "وذلـــك أنـــك ألحقت مدة الإنكار، وهي لا محالة ساكنة، فوافقت التنوين ساكناً، فكسر لالتقاء ساكنين، فوجب أن تكون المدة ياءً لتتبع الكسرة".

ثـــم فسر ورود الياء لا غيرها من حروف المد، إذ "لا بد أن توجد في اللفـــظ بعد كسرة التنوين ياء، لأنها إن كانت في الأصل ياء فقد كفينا النظر في أمرها، وإن كانت ألفاً أو واواً فالكسرة قبلها تقلبها إلى الياء البتة".

وتساءل ابن جني عن ورود غير الياء من حروف المد، وهل اقتصر في الإنكار على الياء فحسب؟

فأجـــاب بأنـــه "لم تظهر في شيء من الإنكار على صورة مخصوصة فيقطع بها عليها دون أختيها، وإنما تأتي تابعة لما قبلها، ألا تراك تقول في: قام عمر: أعمروه، وفي رأيت أحمد: أأحمداه، وفي مررت بالرجل: آلرجليه".

ويلاحـــظ أن الياء استخدمت في الأمثلة الأولى بعد تنوين، وفي الأمثلة الثانـــية فـــي حالـــة الجـــر فحسب، بينما وردت الواو والألف في حالتي الرفع والنـــصب، ذلك حين يكون الاسم غير منون، مثل الممنوع من الصرف كعمر وأحمد(٨٧).

ولحـــظ ابـــن جني الشبه بين مدة الإنكار ومدة الندبة، ولئلا يقع الخلط بيـــنهما نـــبه علـــى اختلافهما، ذلك أن مدة الندبة كما في: وازيداه :"ليست مدة

مجهولة مدبرة بما قبلها، ألا تراها تفتح ما قبلها أبداً، ما لم تحدث هناك لبساً" فإن العرب تقول في الندبة، نحو: وازيداه، ولم يقولوا وازيدوه، رغم أن الواو مضمومة في وازيد.

ثم أضاف ابن جني مبيناً أحوال الألفين من موضعين: أحدهما أن مد الإنكار مضاه للندبة، والثاني أن الغرض من الموضعين جميعاً إنما هو مطل الصوت(٨٨).

خلع الأدلة:

وهو أحد أبواب الخصائص ضمنه ابن جني بعض نظراته اللغوية، وأراد بالأدلة "أعلام المعاني في العربية"، فإن الهمزة "دليل الاستفهام، و (إن) دليل الشرط" وأما المعاني فيراد بها "المعاني التي تحدث في الكلام من خبر واستخبار ونحو ذلك". أي أن ابن جني قصد إلى معاني الحروف، الأدوات لا معاني الأجناس.

ويرى محقق الخصائص أن ما أراده ابن جني من تسميته (خلع الأدلة) هو "تجريد الحروف والأدوات من المعاني المعروفة والمتبادرة فيها، وإرادة معان أخر لها، أو تجريدها من بعض معانيها"(٨٩).

ومن الأمثلة المشهورة في اللغة خلع/ أو تجريد (ال) عن التعريف في لفظ الجلالة.

ونقل ابن جني ما روي عن يونس بن حبيب أن العرب تقول: ضرب مَنّ مَنَاً أي: إنسانٌ إنساناً، أو رجلٌ رجلاً، ثم اتبع المثال بقوله" "أفلا تراه كيف جرد (مَنْ) من الاستفهام، ولذلك أعربها"(٩٠).

فك الصيغ:

أشار ابن جني في (باب في فك الصيغ) إلى عدم تنبه اللغويين له على الرغم من أنه "موضع من العربية لطيف، ومغفول عنه، وغير مأبوه له"(٩١)، فقد لحظ أن بعض صيغ الكلام يجري عليها تغيير في حالة تغير تصريفها، إذ يحذف منها حرف أو أكثر" إما ضرورة أو إيثاراً"، وسواء أكان المحذوف من الحروف الأصول أم كان من الزوائد، ذلك أن الأصل في التغيير أن يجري على "مثلهم" – أي العرب، فإذا تم تغيير نافر وخالف صيغ كلمهم فإن تغييراً آخر لا بد أن يحدث ليعيد الكلمة إلى مثلهم. وهذا هو الذي أراده ابن جني بتسميته "فك الصيغ". ومن الأمثلة الواضحة على ذلك تصغير أو تكسير (منطلق)، إذا لا تستقيم إلا بفك صيغتها، ويرى ابن جني أنه لا بد من حذف نونه، فتصبح مطلق، ومثاله: مفعل، وهذا وزن ليس مستعملاً في كلام العرب، ومن ثم لا بد من نقله إلى أمثلتهم فيصير "مطلق" وتصغيره: مطيلق، وتكسيره: مطالق.

ويلاحظ أن ما جرى على الألفاظ التي مثل بها ابن جني في موضوع (فك الصيغ) أمران:

أ- حذف الزائد/ الزوائد و ب- موافقة بعض أمثلة العرب وصيغها أياً كانت الصيغة.

ولذلك نراه يقرر ما يأتي: "لا عليك على أي صورة بقي بعد حذف زائده"(٩٢).

تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني:

وهذا باب في الخصائص ذكر فيه ابن جني بعض نظراته اللغوية التي استحسنها الدارسون/ اللغويون بعده قديماً وحديثاً، فرددوا ما قاله، وعدّوه رائداً

فيما أورده. وقد ذكر ابن جني في هذا الباب ملحوظات لغوية استنبطها مما ورد في اللغة من ألفاظ تتقارب ألفاظها ومعانيها، ويمكن إجمال ما ذكره فيما يأتي:

١- اقتراب الأصلين الثلاثيين نحو: رخو ورخود، وأصلهما" رخو، و رخد، وهناك اتفاق في المعنى.

٢- اقتراب أصلين أحدهما ثلاثي والآخر رباعي، نحو: دمث، ودمثر. وقد ذكر ذلك في موضوع (التجنيس) [٩٣].

٣- التقديم والتأخير، وهذا الذي أطلق عليه ابن جني مصطلح (الاشتقاق الأكبر) [٩٤].

٤- تقارب الحروف لتقارب المعاني، وهذا هو الأقرب لعنوان الباب، ومثل له ابن جني بقوله تعالى: "ألم تر أنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا" (مريم ٨٣). وجعل ابن جني أز وهز بمعنى واحد، إلا أنه جعل الأز أقوى في المعنى من الهز لقوة الهمزة[٩٥].

إمساس الألفاظ أشباه المعاني:

وهذا باب يعقب الباب السابق ذكر فيه ابن جني ملحوظات لغوية أخرى صوتية وصرفية، ويعترف في بداية الباب بأن الخليل بن أحمد هو الذي ابتدع بعض هذه النظرات اللغوية كما يتضح هذا في مثاله المشهور عن العرب: "كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومداً فقالوا: صرّ، وتوهموا في صوت البازي تقطيعاً، فقالوا: صرصر".

ونقل ابن جني عن سيبويه أن المصادر التي جاءت على وزن (فعلان) تأتي للاضطراب والحركة نحو: النقزان والغليان والغثيان[٩٦].

وأضـــاف ابـــن جنـــي – كعادته كلما ذكر شيئاً عن شيوخه السابقين – ملحوظات أو نظرات لغوية جديدة نجملها بما يأتي:

١- أن المـــصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير، نحو: الزعزعة، والقلقلة، والصلصلة.

٢- أن (الفعلـــى) فـــي المـــصادر والصفات إنما تأتي للسرعة، نحو: البشكى والجمزى.

٣- أن تكريـــر العـــين في المثال دليل على تكرير الفعل، نحو: كسّر، وقطّع، وفتّح، وغلّق. وقد أطلق ابن جني على هذه الأمثلة العبارة المشهورة: "قوة اللفظ لقوة المعنى"[٩٧].

مصطلح تدريج اللغة:

وفـــي الباب الخاص بهذا المصطلح يقول ابن جني في تقديمه وتعريفه: "وذلك أن يشبه شيء شيئاً من موضع، فيمضي حكمه على حكم الأول، ثم يرقى منه إلى غيره". ومن الأمثلة التي ذكرها قولهم: "جالس الحسن أو ابن سيرين"، وفي تفسير المثال يقول: "ولو جالسهما جميعاً لكان مصيباً مطيعاً لا مخالفاً، وإن كانـــت (أو) إنمـــا هي في أصل وضعها لأحد الشيئين، وإنما جاز ذلك في هذا الموضع لا لشيء رجع إلى نفس (أو)، بل لقرينة انضمت من جهة المعنى إلى (أو)، وذلـــك لأنه قد عرف أنه إنما رغب في مجالسة الحسن لما لمجالسته في ذلـــك من الحظ، وهذه الحال موجودة في مجالسة ابن سيرين أيضاً، وكأنه قال: جالس هذا الضرب من الناس"[٩٨].

وتجدر الإشارة إلى أن سيبويه قد ذكر ما سماه ابن جني هنا باب "تدريج اللغة" في (باب أو في غير الاستفهام)، ومثّل للباب بقوله: "تقول: جالس عمراً أو

خالداً أو بشراً، كأنك قلت: جالس أحد هؤلاء ولم ترد إنساناً بعينه، ففي هذا دليل على أن كلهم أهل أن يجالس، كأنك قلت: جالس هذا الضرب من الناس".

ويلاحظ أن العبارة الأخيرة قد اقتبسها ابن جني في خصائصه رغم اختلاف المثال، وأضاف سيبويه مثالاً وهو قوله تعالى: "ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً" (آية ٢٤ سورة الإنسان)، وقدم للمثال بقوله: "ونظير ذلك قوله عز وجل (الآية)" ثم عقب عليها بقوله: "أي لا تطع أحداً من هؤلاء"(٩٩).

وأما ابن جني، فقد ذكر الآية بعد مثاله الآنف الذكر وقدم لها بقوله: "وعلى ذلك جرى النهي في هذا الطرز من القول في قول الله سبحانه: "ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً" وكأنه – والله أعلم – قال: لا تطع هذا الضرب من الناس".

وزاد ابن جني في توضيح معنى "التدريج" بأن أضاف من الأمثلة ما استخدمت فيها (أو) في موضع الواو، كما في قول الشاعر أبي ذؤيب الهذلي.

وكان سيان ألا يسرحوا نعماً أو يسرحوه بها، وأغبرت السوح

ويرى ابن جني أن "سواء وسيان لا يستعمل إلا بالواو"، وأن الأمثلة التي ذكرت يصلح فيها الواو، ولكن (أو) فيها قد جرت مجرى الواو، ولذلك حصل لها هذا (التدريج) في الاستعمال، فأجريت مجرى الواو"(١٠٠).

وهناك ظواهر لغوية أخرى تحت عنوان "تدريج اللغة" ذكرها ابن جني، ومنها: قلب الواو من صبوان وصبوة إلى ياء في قولهم: صبيان وصبية "لأنه من صبوت، لانكسار الصاد قبلها، وضعف الباء أن تعتدّ حاجزاً لسكونها"(١٠١).

وهناك أمثلة كثيرة ذكرها ابن جني في هذا الباب، أغلبها مما جرى استعمال الياء في موضع الواو استحساناً واستخفافاً، ولذلك نرى ابن جني يصرح بأن "جماع هذا الباب غلبة الياء على الواو لخفتها.." (١٠٢).

تركيب اللغات:

وهـــذا عـــنوان باب في الخصائص، إذ هو ليس مصطلحاً لغوياً، وإنما عنى به ابن جني أن العربي قد يجتمع في كلامه أكثر من لهجة، وأخذ ابن جني علـــى اللغويين الذين وصفهم بأنهم "ضعف نظرهم، وخفت إلى تلقي ظاهر هذه اللغة أفهامهم، أن جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم، وادعوا أنها موضوعة في أصل اللغة على ما سمعوه بأخرة من أصحابها"، ومثل لما عد شاذاً "ما جاء على فَعِلَ يَفْعُلُ، نحو: نَعِمَ يَنْعُم".

وســـمى ابن جني مجيء هذا في كلام العرب بتركيب اللغات وتداخلها، وفـــسر هذه الظاهرة بأن يتلاقى "أصحاب اللغتين فسمع هذا لغة هذا، وهذا لغة هـــذا، فأخـــذ كل واحد منهما من صاحبه ما ضمه إلى لغته فتركبت هناك لغة ثالـــثة". ومن الأمثلة التي عالجها ابن جني في هذا الباب مما اجتمعت فيه لغتان نحو: "قليت الرجل وقليته، فمن قال: قليته فإنه يقول: أقليه، ومن قال: قليته قال: أقلاه"[١٠٣].

٢- مصطلحات أصول الفقه وعلم الكلام:

ذكر ابن جني في مقدمة الخصائص أنه تأثر بمناهج أصول الفقه وعلم الكلام، وأن أحداً من النحويين لم يقم بهذا العمل الجليل قبله، فقال: "وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين (أي البصرة والكوفة) تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه"[١٠٤].

ويعترف ابن جني صراحة في موضع آخر من الخصائص أن اللغويين قد احتذوا حذو الفقهاء في استخراج العلل والأقيسة، وذكر على وجه الخصوص

محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة، المتوفى سنة ١٨٩هـ[١٠٥]، الذي كانت كتبه نبراساً اهتدى بهديها أهل النحو، إذ يقول: "وكذلك كتب محمد بن الحسن – رحمه الله – ينتزع أصحابنا منها العلل لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاحظة والرفق"[١٠٦].

ولو استعرضنا أبواب الخصائص لرأينا عدداً وافراً من الأبواب مستعاراً من أبواب الفقه ومصطلحاته، ويعدُّ ابن جني من أوائل النحاة الذين استخدموا المصطلحات الفقهية في الدرس اللغوي، وقد وصف ابن جني عملهم هذا بأنهم برعوا في موضوع العلة النحوية حتى فاقوا في عللهم علل المتفقهين رغم أنهم انتهجوا مناهجهم[١٠٧]. ويظهر أن ابن جني يعرض بما ذهب إليه، مما توصل إليه هو نفسه من منزلة عالية في تعليل الظواهر اللغوية – نحوية وصرفية مما جعله مقدماً على كل اللغويين في زمنه – وحتى قبل زمنه–.

يضاف إلى هذا اعتراف من جاء بعده واحتذى حذوه كأبي البركات ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، والسيوطي (ت ٩١١هـ) بفضل ابن جني وتقدمه في موضوع علم أصول النحو موضوعاً ومصطلحات.

مصطلح الدور:

وهو من مصطلحات الفقهاء والمتكلمين. ويبدو أن ابن جني قد استخدم هذا المصطلح بمفهومين يتفق أحدهما مع مفهوم المتكلمين والصوفيين، إذ إن هذا المفهوم يعني "وجود حكم في كل طرف من الطرفين لعلة واحدة في كل منهما، أي أن الشيء يأخذ حكماً بعلة في الشيء الثاني، ثم يأتي الطرف الثاني فيأخذ حكماً بعلة موصوفة في الطرف الأول"[١٠٨].

ويمثل ابن جني في (باب دور الاعتلال) على هذا المفهوم للدور بما يعزوه إلى محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) من "وجوب إسكان اللام في

نحو: ضربن، وضربت إلى أنه لحركة ما بعده من الضمير"، ثم ذهب كذلك إلى سكون اللام "لسكون ما قبله"، ويذهب المبرد إلى أن تحريك ما قبل اللازم وما بعدها إنما يجيء لسكون اللام. ويخلص ابن جني إلى تفسير هذا المثال إلى ما يأتي: "فتارة اعتل لهذا بهذا، ثم دار تارة أخرى فاعتل لهذا بهذا. وفي ظاهر ذلك اعتراف بأن كل واحد منهما ليست له حال مستحقة تخصه في نفسه، وإنما استقر على ما استقر عليه لأمر راجع إلى صاحبه". وعلى الرغم من هذا فقد وصف ابن جني ما ذهب إليه المبرد بأنه "شنيع الظاهر"(١٠٩).

ثم استخدم ابن جني مصطلح الدور بمفهوم يتفق مع مفهوم الفقهاء، وذلك في قوله في باب آخر هو (باب في الدور والوقوف منه على أول رتبة). "هذا موضع كان أبو حنيفة – رحمه الله – يراه ويأخذ به، وذلك أن تؤدي الصنعة إلى حكم ما، مثله مما يقتضي التغيير، فإن أنت غيرت صرت أيضاً إلى مراجعة مثل ما منه هربت، فإذا حصلت على هذا وجب أن تقيم على أول رتبة ولا تتكلف عناء ولا مشقة".

ومن أمثلة ابن جني على هذا المفهوم للدور "كأن تبني من (قويت) مثل (رسالة) فتقول على التذكير: قواءة، وعلى التأنيث قواوة، وأما في جمعها "فيلزمك أن تقول حينئذ:" قواو، فتجمع بين واوين مكتنفتي ألف التكسير، ولا حاجز بين الأخيرة وبين الطرف"، وأما وزن (قواوة) فهو (فعالة) من القوة، فإن الأصل فيها بالهمز: قواء، "ثم يلزمك ثانياً أن تبدل من هذه الهمزة الواو"(١١٠).

باب في تخصيص العلل:

وهذا باب آخر استعاره ابن جني "في العربية من أصول الفقه"، ويذهب فيه إلى أن محصول ما يذهب إليه اللغويون "ومتصرف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلل".

ومعنى تخصيص العلل في الفقه "أن يختلف الحكم مع وجود العلة. ومن أمثلة هذا في الفقه أن يعلل الربّا بالطعم" نحو: بيع الرطب بالتمر، والعنب بالزبيب، ففيها الطعم. ويرى الفقهاء أن "التعارض فيها مع جهل التماثل ليس بحرام في مقدار معين مبين في الفروع. فقد وجدت العلة وتخلف الحكم. ويختلف الفقهاء في هذا، فمنهم من يراه قدحاً في العلة، ويسميه نقضاً، ومنهم من لا يراه نقضاً، ويعود به على العلة بالتخصيص"(١١١).

ويربط ابن جني بين علل اللغه- نحوها وصرفها – وعلل الفقه فيرى "أنها أو أكثرها إنما يجري مجرى التخفيف"، ويرى أنه "لو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكناً – وإن كان على غير قياس – ومستثقلاً". ثم يخاطب قارئه وهو يضرب له الأمثلة – "ألا تراك لو تكلفت تصحيح فاء ميزان وميعاد لقدرت على ذلك فقلت: موزان، وموعاد"، وهذا ينطبق على جل الأمثلة التي ذكرها، وهي أمثلة تحوي ألفاظاً تتبادل فيها من حروف العلة الواو والياء. ويعترف ابن جني أن بعض أمثلته تخالف القياس، وعلى الرغم من ذلك فإن القارئ يكون "مقتدراً على النطق بذلك، وإن نفى القياس تلك الحال" ولكن هذا الذي يجري في اللغة لا يجري في غيره خاصة علل المتكلمين "لأنها لا قدرة لها على غيرها، ألا ترى أن اجتماع السواد والبياض في محل واحد ممتنع لا مستكره، وكون الجسم متحركاً ساكناً في حال واحد فاسد، لا طريق إلى ظهوره، ولا إلى تصوره" ويخلص ابن جني إلى إقرار حقيقة مؤداها كما يقول: "فقد ثبت تأخر علل النحويين عن علل المتكلمين وإن تقدمت علل المتفقهين"(١١٢).

العلة الموجبة والعلة المجوزة:

ويعقد ابن جني باباً للفرق بين العلة الموجبة والعلة المجوزة، وقدم لهذا الباب بأن أكثر العلل مبناها على الإيجاب نحو: نصب الفضلة وما شابهها، ورفع كل من المبتدأ والخبر والفاعل، وجر المضاف إليه.

وأما العلة المجوزة وهو "في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب" نحو "قلب واو وقـتت همـزة أقتت"، ويرى ابن جني أن علة ذلك أن الواو انضمت ضماً لازمـاً، وأنت مع ذلك تجيز ظهورها واواً غير مبدلة، فتقول: وقتت" ويضيف ابن جني "أن الجواز معنى تعقله النفس، كما أن الوجوب كذلك، فكما أن هنا علة للوجوب فكذلك هنا علة للجواز"[١١٣].

ويلاحـظ أن ابـن جني يفرق بين العلة والسبب، ويسمي الأولى "العلة الموجبة" والثاني "العلة المجوزة".

مصطلح إدراج العلة واختصارها:

وهو باب قصير مختصر (في صفحتين من الخصائص)، ومعنى إدراج العلة:" طيها وترك بسطها والإسراع في إيرادها بحذف بعض مقوماتها[١١٤].

ومثل ابن جني على الإدراج ببيان أنه لو سأل سائل عن قولهم: "آسيت الـرجل، فأنـا أواسيه، وآخيته فأنا أواخيه" ما أصله، وما علته في التغيير، فإن الجـواب أن الأصل أؤاسيه وأؤاخيه، وأما علته في التغيير: "اجتمعت الهمزتان فقلبت الثانية واواً لانضمام ما قبلها".

ويـرى ابـن جني أن في هذا إدراجاً وذلك من وجهين: أحدهما أنك لم تـستوف ذكـر الأصـل، والآخر أنك لم تتقص شرح العلة". ثم يبدأ ابن جني باسـتيفاء أصـل الكلمتـين، واستقصاء علة تغيير الهمزة واواً، فيقول. "أصله أؤاسـوُك لأنـه أفاعلك من الأسوة، فقلبت الواو ياءً لوقوعها طرفاً بعد الكسرة، وكـذلك أواخـيك أصله: أؤاخوُك لأنه من الأخوة، فانقلبت اللام لما ذكرنا، كما تنقلب في أعطى واستقصى.

وأما تقصي علة تغيير الهمزة بقلبها واواً فالقول فيه أنه اجتمع في كلمة واحـدة همزتان غير عينين، الأولى مضمومة والثانية مفتوحة، وهي حشو غير

طـــرف، فاســـتثقل ذلـــك، فقلـــبت الثانـــية على حركة ما قبلها – وهي الضمة – واواً"[١١٥].

مصطلح الاستحسان:

الاستحـــسان مـــصطلح فقهي يستخدم في أصول الفقه، وهو أحد الأدلة الفقهـــية عند الحنفية. والاستحسان في اللغة "هو عد الشيء واعتقاده حسناً[١١٦]. وفي الاصطلاح: "العدول بالمسألة عن حكم نظائرها إلى حكم آخر لوجه أقوى يقتضي هذا العدول"، ويرى الخوارزمي أنه "قياس لكنه خفي غير جلي"[١١٧].

وفـــي تعريفات الجرجاني أن الاستحسان "اسم لدليل من الأدلة الأربعة يعارض القياس الجلي، ويعمل به إذا كان أقوى منه"، ويخلص الجرجاني إلى أن الاستحسان هو "ترك القياس والأخذ بما هو أرفق للناس"[١١٨].

لم يعرف ابن جني الاستحسان في اللغة تعريفاً صريحاً ومباشراً، بل بدأ باب الاستحسان بأن ذكر "أن علته ضعيفة غير مستحكمة"، غير أنه بين الفائدة العملية منه وهو "أن فيه ضرباً من الاتساع والتصرف"[١١٩].

واســـتثمر ابـــن جنـــي مصطلح الاستحسان لتعليل ظواهر لغوية يتعلق أكثـــرها بقـــضيتي الإعـــلال والإبدال، وذلك عن طريق تطبيق فكرتين تتعلقان بأصـــول اللغة – مثلما تتعلقان بأصول الفقه – أولاهما: ذكر العلة، وإثبات أنها أمر لم يغفل عنه النحويون، وإن لم يكن أكثرهم قد أحاط بكل أبعادها ومراميها.

والثانية هي القياس الذي برع فيه ابن جني وشيخه الفارسي اللذان تأثرا بمناهج المدرسة البصرية في اللغة.

والاستحسان أنواع منها:

١- تـــرك الأخف إلى الأثقل، نحو: ألفاظ منها الفتوى والتقوى والشروى، ذلك أن هـــذه الألفـــاظ بوزن "فعلى" ويأتي هذا الوزن في العربية في الأسماء والصفات. وأصل صيغة هذا الوزن أن يكون بالياء لا بالواو، ولكن العرب قلـــبوا الـــياء واواً "من غير استحكام علة أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة".

٢- ومن الاستحسان إلحاق نون التوكيد اسم الفاعل تشبيهاً له بالفعل المضارع كقول الراجز.

أريت إن جئت به أملودا مرجلاً ويلبس البرودا

أقائلن أحضروا الشهودا

والشاهد فيه (أقائلن)، إذ ألحقت نون التوكيد اسم الفاعل" لا عن قوة علة ولا استمرار عادة"، فهو إذن من الاستحسان.

٣- قلب الواو ياءً إذا وقع ساكن بين الكسرة والواو، نحو صبية وقنية، والأصل فيهما: صبوت، وقنوت[١٢٠].

مصطلح ترافع الأحكام:

وهـــو عنوان باب وصف به اختلاف تصريف بعض الألفاظ، ونقل ابن جني أمثلة من كتاب سيبويه، ومنها قوله: "مذهب العرب في تكسير ما كان من (فعل) على أفعال، نحو: علم وأعلام، وقدم وأقدام". ثم نقل عنه أن ما "كان على (فعلـــة) كـــسروه على (أفعل)، نحو: أكمة وآكم..." ويعقب ابن جني على كلام سيبويه بقوله: "إلى هنا انتهى كلامه إلا أنه أرسله ولم يعلله"[١٢١].

ويظهـــر أن ابـــن جني رأى أن يقدم تعليلاً لما نقله عن سيبويه، فقال: "والقـــول فيه عندي أن حركة العين قد عاقبت في بعض المواضع تاء التأنيث، وذلك في الأدواء، نحو قولهم: رمث رمثاً، وحبط حبطاً، وحبج حبجاً، فإذا ألحقوا الـــتاء أسكنوا العين فقالوا: حقل حقلة، ومغل مغلة، فقد ترى إلى معاقبة حركة العين تاء التأنيث".

وهـــذا التعاقب الذي أشار إليه ابن جني بين التاء وحركة العين جعلهما تجـــريان" لـــذلك مجرى الضدين المتعاقبين، فلما اجتمعا في (فعلة) ترافعا في أحكامهما".

ويقصد بذلك ابن جني ما قاله في تعليقه على الأمثلة السابقة: "فأسقطت التاء حكم الحركة، وأسقطت الحركة حكم التاء، فآل الأمر بالمثال إلى أن صار كأنه (فعل)، و(فعل) باب تكسيره (أفعل)".

والغـــريب فيما قدمه ابن جني لهذا الباب في زعمه أن "هذا موضع من العربية لطيف، لم أر لأحد من أصحابنا فيه رسماً، ولا نقلوا إلينا فيه ذكراً"، ثم خـــتم الـــباب بقـــوله: "وهـــذا حـــديث من هذه الصناعة غريب المأخذ، لطيف المضطرب، فتأمله فإنَّه مجد عليك، مقو لنظرك"(١٢٢).

وعلى الرغم من هذا الزعم فإنه مثل للباب بما ذكره سيبويه الذي سمى الباب بـــ :"باب ما كان على حرفين وليس فيه علامة التأنيث"(١٢٣)، ولكنه لم يقم بتعلـــيل الأمـــثلة كالـــذي فعله ابن جني. ومن هنا نرى أن ابن جني قد وضع مـــصطلحاً لمـــثل هـــذه الظواهـــر اللغوية، وهو "ترافع الأحكام". ويرى محقق الخصائص أنه أراد "أنه قد يجتمع في الكلمة أمران، يقضي كل منهما إذا انفرد بحكـــم في اللغة، تكون عليه الكلمة، فيكون ذلك داعياً إلى إلغاء تأثيرهما، فكأن هذا رفع حكم هذا، وهذا رفع حكم هذا وأبطله".

ثـــم أردف محقق الخصائص مبيناً أن ما ذهب إليه ابن جني يقرب منه "قول الأصوليين وأرباب الاستدلال: إن الأمرين إذا تعارضا تساقطا"[١٢٤].

مصطلح المنزلة بين المنزلتين:

وهـــو من مصطلحات المعتزلة، وقد لحظ الدارسون أن ابن جني "كان معتزلياً تتردد آراؤه في الاعتزال في كتبه، وتطبع ببحثه أحياناً"[١٢٥].

والمنـــزلة بـــين المنـــزلتين "أصل من الأصول الخمسة عند المعتزلة"، ويقصد به "عدم وصف الداعي أو مرتكب الكبيرة بالإيمان ولا بالكفر، بل هو في منزلة بينهما، ولكنه يخلد في النار"[١٢٦].

واســـتخدم ابـــن جني المصطلح ومفهومه في باب سماه (باب في الحكم يقف بين الحكمين)، وحاول فيه تطبيق هذا المبدأ الاعتزالي على بعض المسائل الـــنحوية، نحـــو ما ذكره في تفسير "كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو غلامي، وأنهـــا ليست حركة إعراب ولا بناء، أما كونها غير إعراب فلأن الاسم يكون مـــرفوعاً ومنـــصوباً وهي فيه، نحو: هذا غلامي، ورأيت صاحبي، وأما كونها غير بناء، فلأن الكلمة معربة متمكنة، فليست الحركة إذن في آخرها بناء"[١٢٧].

مصطلح النقض:

ويـــرى بعض الدارسين المحدثين أن "مصطلح النقض، من مصطلحات المتكلمين والمناطقة" ومعناه "تخلف الحكم مع وجود العلة المدعاة"[١٢٨].

واســـتخدم ابن جني النقض في بابين منفصلين في الخصائص أولهما": باب في نقض العادة: وأراد به أن يبين أن بعض الأفعال تعرف في حال معينة، فـــإذا غيرت صيغها انتقض حاله إلى ضده، ومن ذلك نقل الفعل من اللزوم إلى الـــتعدي إذ "المعتاد المألوف في اللغة أنه إذا كان (فعل) غير متعد، كان (أفعل)

متعدياً، لأن هذه الهمزة كثيراً ما تجيء للتعدية، نحو: قام زيد، وأقمت زيداً. فإن كان (فعل) متعدياً إلى مفعول واحد، فإنه يصير بالهمزة متعدياً إلى اثنين، نحو: طعم زيدٌ خبزاً، وأطعمته خبزاً.

ومن أحوال (نقض العادة) في الفعل أن ينقل إلى التعدي بالمثال لا بالهمز كما في (فعل)، نحو: كسي زيد ثوباً، فإنه يصير بالمثال: كسوته ثوباً[١٢٩].

وقد تأثر السيوطي بابن جني، فذكر الباب في الأشباه والنظائر في النحو، بعنوان: ورود الشيء على خلاف العادة[١٣٠].

والباب الثاني الذي استخدم فيه ابن جني مصطلح النقض هو (باب في الامتناع عن نقض الغرض).

وشبه ابن جني امتناع العرب "من نقض أغراضها بالبداء الذي تروم واليهود إلزامنا إياه في نسخ الشرائع وامتناعهم منه"[١٣١].

ونقل ابن منظور عن ابن الأثير أن البداء بمعنى القضاء، وهو "استصواب شيء علم بعد أن لم يعلم، وذلك على الله غير جائز"[١٣٢].

وأكد ابن جني في معالجته لمصطلح البداء "أن نسخ الشرائع ليس ببداء عندنا..." ثم اتبع ذلك بقوله: "لأن فيه انتكاثاً، وتراجعاً، واستدراكاً، وتتبعاً. فكذلك امتناع العرب من نقض أغراضها"[١٣٣].

ويمكن حصر الحالات التي ذكرها ابن جني تمثيلاً لامتناع العرب من نقض أغراضها في اللغة بما يأتي:

١- "امتناع العرب من "إدغام الملحق، نحو: جلبب، وشملل، وشربب... وذلك أنك إنما أردت بالزيادة والتكثير إلى البلوغ إلى مثال معلوم، فلو أدغمت في نحو شربب فقلت: شرب لانتقض غرضك الذي اعتزمته: من مقابلة الساكن

بالساكن، والمتحرك بالمتحرك، فأدى ذلك إلى ضد ما اعتزمته، ونقض ما رمته، فاحتمل التقاء المثلين متحركين..".

٢- "امتـــناعهم من تعريف الفعل، إذ لا بد للفعل من أن يكون منكوراً لا يسوغ تعـــريفه، لأنـــه لـــو كان معرفة لما كان مستفاداً، لأن المعروف قد غني بتعريفه عن اجتلابه ليفاد من جملة الكلام".

٣- "امتـــناعهم مـــن إلحـــاق (من) بأفعل إذا عرفته باللام، نحو الأحسن منه، والأطول منه..." (١٣٤).

٤- "امتـــناعهم من إلحاق علم التأنيث لما فيه علمه"، ومثل ابن جني على ذلك بالجمـــع من (مسلمة): مسلمات، " لم يقولوا: مسلمتات" لئلا يلحقوا علامة تأنيث مثلها.." (١٣٥).

٥- "امتناعهم من تنوين الفعل. وذلك أنه قد استمر فيه الحذف والجزم بالسكون لثقله. فلما كان موضعاً للنقض منه لم تلق به الزيادة فيه..."(١٣٦).

تقييم وخلاصة:

لقد أفاد ابن جني من جهود علماء اللغة والفقه والكلام والحديث والمنطق في درسه اللغوي المتميز، فاستفاد من طرق بحثهم واستخدم مصطلحاتهم وطبقها على الدرس اللغوي، وقد اعترف في بداية خصائصه بهذا الأثر للمناهج المتبعة في هذه العلوم كلها، وأنه تعرض في الخصائص "لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه".

وتتبعنا في ثنايا البحث العناوين التي كان يصدر بها أبواب خصائصه، فهي عناوين متنوعة: لغوية، وفقهية، وكلامية، فقد أخذ بعض مصطلحات شيوخه البصريين من لدن الخليل وسيبويه والمبرد وابن السراج إلى شيخه أبي علي الفارسي الذي كان له الأثر الأكبر والمباشر في توجيه ابن جني موضوعات الدرس النحوي.

ولم يكتف ابن جني بنقل الموضوعات وعناوينها عن شيوخه، بل كان يستخرج من أقوال شيوخه عنوان البحث فيجعله مصطلحاً يطور به وبطريقته الخاصة ما كان الشيوخ قد تناولوه وتدارسوه من دون أن يضعوا له المصطلح الملائم.

ورأينا في ثنايا البحث كذلك أن ابن جني صاحب العقلية اللغوية المتفتحة التي لم تقصر عن ابتداع وضع المصطلح، ومنهج البحث في أي موضوع لغوي مستفيداً من ثقافته العالية التي جمعت، كما لاحظ الدارسون جميعاً، بين ثقافة الفقهاء وثقافة المتكلمين إلى جانب الثقافة اللغوية. وقد تنبه الدارسون إلى أن ابن جني وإن استخدم مصطلحات الفقه وعلم الكلام إلا أنه عبر عنهما بمفاهيم لغوية تختلف عن مفاهيم الفقهاء، والمتكلمين، كما في تناوله لمصطلح (الدور) في باب (دور الاعتلال)، وكما في تناوله علل النحو مستمداً مصطلحات الفقهاء، فالعلة عنده نوعان: موجبة ومجوزة، وكذلك عند تناوله تخصيص العلل، والاستحسان، وخلع الأدلة، فإن مفاهيمها في الفقه والكلام تختلف عن مفاهيمها في اللغة.

واستخدم ابن جني المصطلحات اللغوية البصرية، ولم يعرج على غيرها، إذ لم يؤثر عنه استخدام ما عبر عنه الدارسون بأنه مصطلحات كوفية، وعلى الرغم مما كان يكنه لعلماء الكوفة من التقدير والاحترام. ولحظ

الدارسون، مثالاً على هذا – أن ابن جني استخدم مصطلح (اسم الفاعل) كما في قوله: "إذا كان اسم الفاعل على قوة تحمله للضمير، متى جرى على غير من هو لـــه لـــم يحتمل الضمير". وأما الكوفيون فإنهم يسمون اسم الفاعل: الفعل الدائم، وذكر الأنصاري أن الفراء سمى أسماء الأفعال: الخالفة.

ودلـــت الدراسات السابقة واللاحقة أن لابن جني الفضل في تأسيس علم أصـــول الـــنحو علـــى طريقة الفقهاء والمتكلمين، ثم جاء بعده من العلماء كابن الأنـــباري في (لمع الأدلة)، والسيوطي في (الاقتراح)، فطورا ولخصا ما ذكره ابـــن جنـــي وتميزا عنه بكثرة التقسيمات – وربما زادا في بعض الفروع – إلا أنهمـــا لم يتتبعا القضايا اللغوية التي تكتنفها هذه المصطلحات بمثل ما فعل أبو الفتح ابن جني.

الحواشي

١- عبد الصبور شاهين، العربية لغة العلوم والتقنية، ص ١٢١.

٢- أحمد مطلوب، بحوث لغوية ص ٢٠٧، وينقل مطلوب عن مصطفى الشهابي (المصطلحات العلمية) التعريف التالي للمصطلح: "هو لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية".

٣- حاول أحد الدارسين المحدثين تفسير الاختلاف الظاهر بين اللفظين، لمزيد من التفصيل، انظر شاهين، المرجع السابق، ص ١١٩-١٢١.

٤- الصاحبي في فقه اللغة ص ٧٨ و ص ٨١.

يرى مطلوب (المرجع السابق ص ٧٢-٧٣) في تعليقه على أقوال ابن فارس أن العرب استجابت للتطور، فما يتعلق بألفاظ الشريعة يسمى "الحقيقة الشرعية" وأما ألفاظ اللغة فإنها تستعمل على الحقيقة إن كان هذا الاستعمال على أصل وضعها في اللغة، وقد سمى مطلوب الحقيقة هذه بالحقيقة اللغوية، وهي نوعان: نوع عام في الاستعمال كاستعمال القارورة للدلالة على بعض الآنية دون غيرها، ونوع خاص، وهو ما يطلق عليه المصطلحات "نحو ما يجريه أهل العلوم في كتبهم، وما يصطنعه أهل الحرف والصناعات في أعمالهم، وانظر ص ١٦٥، وشاهين، المرجع السابق، ص ٥٩.

٥- انظر: جعفر عبابنة، مكانة الخليل في النحو العربي، ص ١٥٧ وما بعدها. ويرى القوزي (المصطلح النحوي ص ٧ وما بعدها) أن النحاة قبل الخليل، كعبد الله بن أبي اسحاق، وعيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء، وغيرهم قد وضعوا عدداً من هذه المصطلحات التي استعملها هو ومن جاء بعده". على أن جل الدارسين المحدثين يقرون أن عقلية الخليل الفذة لا

يعجزها اصطناع المصطلحات والمسميات. وانظر أحمد مكي الأنصاري، أبو زكريا الفراء، ص ٤٣٦-٤٣٧.

٦- مطلوب، المرجع السابق، ص ١٩٠٠.

٧- عبابنة، المرجع السابق، ص ١٧٣-١٧٦.

٨- انظر الأنصاري، المرجع السابق. ذكر مهدي المخزومي (مدرسة الكوفة، ص ٢٤١) أن الفراء سمى اسم الفاعل: الفعل الدائم، وأن هذه التسمية توافق ما في اللغة البابلية، وأضاف أنه سأل أحد أساتذته عن تسمية الفعل الدائم، فذكر له أن التسمية توافق ما في اللغة الأكدية.

٩- المرجع نفسه، ص ٢٠٧، و ص ٢٤٢.

١٠- انظر: المخزومي، المرجع نفسه، ص ٢٥٦-٢٥٨، وقارن، الأنصاري، المرجع السابق، ص ٤٣٨، والقوزي، المرجع السابق، ص ١٨١، وعبابنة، المرجع السابق، ص ١٦ و ص ١٧٨، وانظر سعيد جاسم الزبيدي، مصطلحات ليست كوفية، ص ٤١ وما بعدها.

١١- مراتب النحويين، ص ١٢٥.

١٢- انظر: سعيد جاسم الزبيدي، المرجع السابق، ص ٧.

١٣- كتاب سيبويه، ج١، ص ١٣-١٥.

١٤- المبرد، المقتضب، ١٤١/١ وما بعدها.

١٥- ابن السراج، الأصول في النحو، ٤٥/١.

١٦- المسائل العسكرية، ص ٢٢٩-٢٣٠، يذكر محقق الكتاب (د. محمد الشاطر أحمد) أن أبا علي الفارسي عرف الإعراب والبناء في (الإيضاح العضدي): البناء خلاف الإعراب، وهو أن لا يختلف الآخر باختلاف العوامل"، ج ١ ص ١٥، ج١ ص ١٤١.

١٧- مفاتيح العلوم، ص ٦٢-٦٦.

١٨- مرجع سابق، ص ١٥٨-١٥٩، وانظر كتاب سيبويه، ٢٤٧/١، ٢٨٠/١، ٣٠٢/١.

١٩- يظهر هذا التصنيف جلياً في عمل ابن النديم في الفهرست الذي صنفت فيه العلوم إلى مقالتين، علوم العرب وعلوم العجم، وكذلك في عمل الخوارزمي في مفاتيح العلوم، وانظر: د. إحسان عباس، تصنيف العلوم عند العرب، محاضرة في مجمع اللغة العربية الأردني، الموسم الثقافي الأول ١٩٨٣م.

٢٠- شاهين، مرجع سابق، ص ١٧١.

٢١- مطلوب، مرجع سابق، ص ١٩٠، وانظر ص ١٩٨-١٩٩.

٢٢- انظر مقدمة محقق الخصائص، ٤٢/١.

٢٣- فاضل السامرائي، ابن جني، ص ٢٦٥.

٢٤- المرجع نفسه، ص ٢١٨، وانظر: محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية، ص ٤٩٣.

٢٥- الأصول في النحو، ٤٣٢/٣ وما بعدها.

٢٦- المسائل العسكرية، ص ١٣٤ وما بعدها.

٢٧- الخصائص، ٩٦/١ وما بعدها.

٢٨- ٢٣٦/١ وما بعدها.

٢٩- الخصائص، ١٣٣/٢-١٣٩، ذكر إبراهيم أنيس (من أسرار اللغة، ص ٦٢) أن الاشتقاق عند علماء اللغة الأوائل هو "استخراج لفظ من لفظ آخر متفق معه في المعنى والحروف الأصلية"، فإذا اتحد المشتق والمشتق منه في ترتيب الحروف سمي هذا بالاشتقاق العام، وإلا فهو الاشتقاق الكبير أو الأكبر. ويرجع الفضل في مثل هذا التقسيم إلى ابن جني في الخصائص، وإن لم يطلق على هذه الأنواع تلك المسميات المتعارفة الآن".

٣٠- انظر. السكاكي، مفتاح العلوم، ص ١٥.

٣١- حسين نصار، المعجم العربي، ١-٢٩٦. وانظر محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية، ص ٤٩٣.

٣٢- الاشتقاق، ص ٣٧٠ وما بعدها.

٣٣- إبراهيم أنيس، مرجع سابق، ص ٦٦، وانظر، علي وافي، فقه اللغة، ص ١٨٠، سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص ١٣٠.

٣٤- سيبويه، الكتاب، ٢٤/١ وما بعدها. وانظر: ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، باب الأسماء كيف تقع على المسميات، ص ٩٦ وما بعدها، والسيوطي، المزهر، ٣٦٩/١.

٣٥- الخصائص، ٩٣/٢-٩٤.

٣٦- المصدر نفسه، ٩٩/٢-١٠٠.

٣٧- المصدر نفسه، ١٠٢/٢.

٣٨- المصدر نفسه، ١٩٧/١.

٣٩- لمزيد من التفصيل، انظر: النواجي، مصطلحات علم أصول النحو، ص ٢٠-٢٤.

٤٠- الخصائص، ٢٦٥/١-٢٦٦.

٤١- المصدر نفسه، ٤٧٣/٢.

٤٢- الكتاب، ٣٨٧/١. وقد فسر سيبويه المثال بقوله: "ولو قال: أما أبوك فلك أب، لكان على قولك: فلك به أب أو فيه أب، وإنما يريد بقوله: فيه أب مجرى الأب على سعة الكلام، وليس إلى النصب ههنا سبيل" الكتاب، ٣٨٩/١-٣٩٠.

٤٣- الخصائص، ٤٧٣/٢-٤٧٤، وانظر: ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص ١٨٩، وقرأ حمزة والكسائي: "قال اعلم، موصولة الألف ساكنة الميم".

٤٤- المصدر نفسه، ٣٢١/١ وما بعدها.

٤٥- المصدر نفسه، ٧٥/٣، وما بعدها، وانظر: سر صناعة الإعراب، ٣٦/١ وما بعدها.

٤٦- الإتباع والمزاوجة، ص ٢٨، وانظر: الصاحبي في فقه اللغة، ص ٢٧٠

٤٧- السيوطي، المزهر، ٤١٤/١-٤١٥. ولمزيد من التفصيل انظر: حسين نصار، دراسات لغوية، ص ٤٧ وما بعدها.

٤٨- الكتاب، ١٠٧/٤-١٠٨، يرى حسين نصار (مرجع سابق، ص ٥٩) أن القياس عند بني تميم فيما كان على (فَعِل) الحلقي العين من الأفعال كشهد، والأسماء كفَخِذ، والصفات كمَحِك، وما كان على (فَعِل) الحلقي العين كسعيد ورَغِيف" القياس عندهم إتباع الفاء للعين فيقولون: شهِد، وفِخِذ، ورِغِيف، وقد جعل نصار هذا من الإتباع المطرد في حركات المفردات.

٤٩- الخصائص ١٦/٢. ذكر سيبويه هذا المثل في أكثر من موضع في كتابه: ٦٦/١-٦٧، ٤٣٦/١، وقال فيه: "وقد حملهم قرب الجوار على أن جروا: هذا جحر ضب خرب" ٦٧/١.

٥٠- انظر الخصائص باب: ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، ١/ ٣٦٦.

٥١- الكتاب، ٦٦/١-٦٧.

٥٢- المصدر نفسه، ٣٦٠/٤-٣٦٤، وقد بين سيبويه أن سبب هذا القلب في وزن (فعل) نحو: صيم في صوم، لأن الياء أخف عليهم (أي العرب) لشبهها بالألف، وذلك أنها جاءت بعد ضمة، ومن أمثلته: عتي في عتو، وجثي في جثو، وعصي في عصو".

٥٣- الخصائص، ٢٢٠/٣.

٥٤- المصدر نفسه، ٢٢٢/٣.

٥٥- المصدر نفسه، ١٣٩/٢-١٤٠.

٥٦- المصدر نفسه، ١٤١/٢.

٥٧- المصدر نفسه، ١٤٣/٢.

٥٨- المصدر نفسه، وانظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ١٦/١.

٥٩- الخصائص، ١٤٤/٢.

٦٠- المصدر نفسه، ١٤٥/٢.

٦١- المصدر نفسه، ٣٢٨/٢.وانظر في تعريف الإشمام: الجرجاني، التعريفات، ص٤٤، وفي تعريف الروم، ص١٥١.

٦٢- الخصائص، ٥/١.

٦٣- المصدر نفسه، ١٣/١.

٦٤- المصدر نفسه، ١٧/١-١٨.

٦٥- المصدر نفسه، ٣٢/١.

٦٦- السامرائي، ابن جني، ص ٢٩١-٢٩٢، وقارن: الأنباري، أسرار العربية وشرح الأشموني، ص٣، وانظر ابن يعيش، شرح المفصل ١٨/١-٢٠، وشرح الأشموني، ٢٠/١.

٦٧- الخصائص، ٣٣/١.

٦٨- انظر: عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، ص ٦.

٦٩- الخصائص ٣٣/١، هامش ٨ ،هامش ٩.

٧٠- الراجحي، مرجع سابق، ص ٧٤.

٧١- السيوطي، المزهر في علوم اللغة، ٢٠٩/١.

٧٢- الخصائص، ١٠/٢-١٢.

٧٣- المصدر نفسه، ٣٤/١، وأضاف ابن جني مثالاً آخر وهو أن (الكعبة) تعرف اصطلاحاً بأنها "بيت الله" فقال: "وكما أن بيت الله خص به الكعبة، وإن كانت البيوت كلها لله، وله نظائر في اللغة في قصر ما كان شائعاً في جنسه على أحد أنواعه".

٧٤- السامرائي، مرجع سابق، ص ٢٩٢-٢٩٤.

٧٥- الخصائص، ٣٥/١ وما بعدها.

٧٦- السامرائي، المرجع السابق، ص ٢٩٥.

٧٧- المسائل العسكرية، ص ٢٢٩.

٧٨- الخصائص، ٣٧/١-٣٨. ذكر ابن جني في تعريفه للبناء معاني أخر ومنها قول العرب: "قد بنى فلان بأهله" يعني في الزواج، وكذلك في المجاز استعاروا البناء في الشرف والمجد، نحو قول لبيد:

فبنى لنا بيتاً رفيعاً سمكه فسما إليه كهلها وغلامها

وقد تأثر بتعريف ابن جني للإعراب ابن الأنباري في (أسرار العربية، ص ٢٦)، والأشموني (شرح الأشموني، ٤٩/١-٥٠)، يقول الأشموني: "إن البناء في اللغة وضع الشيء على صفة يراد بها الثبوت"، ثم قال: "وقيل هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكوناً لغير عامل أو اعتلال" انظر: السامرائي، مرجع سابق، ص ٢٩٨.

٧٩- الخصائص، ٤٤٢/٢-٤٥٧.

٨٠- الصاحبي في فقه اللغة، ص ١٩٧.

٨١- الخصائص، ٤٤٢/٢-٤٤٣.

٨٢- المصدر نفسه، ٤٨/٢.

٨٣- السكاكي، مفتاح العلوم، ص ٤٢٩.

٨٤- الخصائص، ٤٦/٢-٤٨.

٨٥- المصدر نفسه، ٥٦/٣.

٨٦- عبد الغني الدقر، معجم النحو، موضوع النداء، ص ٣٩٤.

٨٧- الخصائص، ١٥٤/٣.

٨٨- المصدر نفسه، ١٥٥/٣.

٨٩- هامش (١) المصدر نفسه، ١٧٩/٢.

٩٠- المصدر نفسه، ١٧٩/٢ وما بعدها، وانظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ٢٢٠/١، ٢٧٣/١.

٩١- المصدر نفسه، ١١١/٣ وما بعدها.

٩٢- المصدر نفسه، ١١٧/٣.

٩٣- المصدر نفسه، ٤٤/٢-٤٩.

٩٤- المصدر نفسه، ١٣٣/٢ وما بعدها

٩٥- المصدر نفسه، ١٤٥/٢-١٥٢.

٩٦- الكتاب، ١٤/٤ وما بعدها.

٩٧- الخصائص، ١٥٢/٢-١٥٥.

٩٨- المصدر نفسه، ٣٤٧/١-٣٤٨ وقد ذكر ابن السراج المثال بأو في مباحث حروف العطف، وذكر أن معنى (أو) الإباحة. الأصول في النحو، ٥٦/٢.

٩٩- الكتاب، ١٨٤/٣.

١٠٠- الخصائص، ٣٤٨/١.

١٠١- المصدر نفسه، ٣٤٩/١ ومن الأمثلة قولهم: أبيض لياح وهو من الواو، لأن أصله يلوح.

١٠٢- المصدر نفسه، ٣٥٦/١.

١٠٣- المصدر نفسه، ٣٧٦/١ وما بعدها. ومثل هذا قولهم: قنط يقنط، وقنط يقنط.

١٠٤- المصدر نفسه، ٢/١.

١٠٥-وضع في الفقه الحنفي كتباً عدة منها: الجامع الكبير، والجامع الصغير، والمبسوط، وذكر أحمد أمين أن كتبه كانت عماد من أتى بعده في فقه أبي حنيفة. (ضحى الإسلام، ٢٠٤/٢). ويذكر محقق الخصائص (المقدمة، ٤١/١) أن ابن جني كان معنياً بكتب محمد بن الحسن، وكذلك شيخه أبو علي الفارسي.

١٠٦-الخصائص، ١٦٣/١. وانظر السامرائي، مرجع سابق، ١٤٢-١٤٣، إذ يقول: "فتتبع العناوين وحدها يدلك على أثر الفقه وعلم الكلام والمنطق في بحثه".

١٠٧- الخصائص، ١٤٥/١.

١٠٨- أشرف النواجي، المرجع السابق، ص ٩٦-٩٧.

١٠٩-الخصائص، ١٨٣/١-١٨٤، ويرى محقق الخصائص أن ابن جني "يريد بدور الاعتلال أن يعلل الشيء بعلة معللة بذلك الشيء. والدور بين شيئين توقف كل منهما على الآخر، وهذا من مصطلحات المتكلمين، ولهم فيها تقاسيم وبحوث.

١١٠-المصدر نفسه، ٢٠٨/١-٢١١. ويفسر محقق الخصائص كلام ابن جني بأن "القياس على النظائر في بعض الأمور يقضي بحكم فتكف العرب عنه لأنه يفضي إلى الدور، ومن أمثلة الدور أنك لو نسبت إلى العصا تقلب الألف واواً فتقول: عصوي، فإذا قلت هذا فإن الواو تدخل في باب الواو المتحركة المفتوح ما قبلها، وهذا يقضي بقلبها ألفاً، ولكن تجنب هذا فراراً من الدور، فإن لو قلبت الواو ألفا لعدت فقلبت الألف واواً،

لوقوعها قبل ياء الإضافة، فترجع إلى الواو"، وانظر السيوطي، الاقتراح، ص ١٤٣.

١١١- محقق الخصائص، الخصائص، ١/١٤٤.

١١٢- المصدر نفسه، ١/١٤٥.وانظر: السيوطي، الاقتراح، باب القوادح في العلة، ص١٣١ وما بعدها.

١١٣-المصدر نفسه، ١٦٤-١٦٥.وانظر: السيوطي، المصدر السابق، ص١٠٨، والسامرائي، مرجع سابق، ص١٦١.

١١٤- محقق الخصائص ، هامش (١)، ١/ ١٨١-١٨٢

١١٥- الخصائص، ١/١٨١-١٨٢.

١١٦- الجرجاني، التعريفات، ص٨٢.

١١٧- الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص٢٣.

١١٨-الجرجاني، المصدر السابق، ٨٢-٨٣. ويرى أبو البقاء (الكليات، ص١٠٧) أنه "إذا كان الدليل ظاهراً جلياً وأثره ضعيفاً يسمى قياساً، وإذا كان باطناً خفياً وأثره قوياً يسمى استحساناً".

١١٩- الخصائص، ١/١٣٣.

١٢٠-المصدر نفسه، ١/١٣٤-١٣٧، وانظر: ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص ١٣٣-١٣٤، السيوطي، الاقتراح، ص١٥٢-١٥٤، محمود جفال، الاستحسان عند ابن جني، مجلة دراسات (العلوم الإنسانية) مجلد٢٢ (أ)، العدد ٦، ١٩٩٥م، ص٣٣٢٣-٣٣٤٣.

١٢١- الكتاب، ٣/٥٨٢-٥٨٣، ٣/٥٩٩، الخصائص، ٢/١٠٨ وما بعدها.

١٢٢- المصدر نفسه، ٢/١٠٨-١٠٩.

١٢٣- الكتاب، ٣/٣٩٧.

١٢٤- الخصائص، الهامش، ٢/١٠٨. وانظر النواجي، مرجع سابق، ص ١٢٣

١٢٥- السامرائي، مرجع سابق، ص ٥٢-٥٦.

١٢٦- النواجي، مرجع سابق، ص ١٠٢.

١٢٧- الخصائص، ٢/٣٥٦-٣٥٧.

١٢٨- النواجي، المرجع السابق، ص ٨٩-٩٠.

١٢٩- الخصائص، ٢/٢١٤ وما بعدها.

١٣٠- ١/٣٨١ وما بعدها.

١٣١- المصدر نفسه، ٣/٢٣١.

١٣٢- لسان العرب، مادة (بدى)، ١٤/٦٦.

١٣٣- الخصائص، ٣/٢٣٢.

١٣٤- المصدر نفسه، ٣/٢٣٢-٢٣٣.

١٣٥- المصدر نفسه، ٣/٢٣٥.

١٣٦- المصدر نفسه، ٣/٢٤٠ وأضاف ابن جني سبباً آخر وهو أن "التنوين إنما لحق في الوقف مؤذناً بالتمام، والفعل أحوج شيء إلى الفاعل، فإذا كان من الحاجة إليه من بعده على هذه الحال لم يلق به التنوين اللاحق للإيذان بالتكامل والتمام، فالحالان إذاً كما ترى ضدان".

المصادر والمراجع

أ- المصادر:

١- أبو البركات ابن الأنباري (ت٥٧٧هـ) أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م، المجمع العلمي العربي بدمشق، دمشق.

٢- أبو البركات ابن الأنباري، لمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، ١٩٧١، ط٢، بيروت.

٣- ابن جني، عثمان (ت ٣٩٢هـ)، الخصائص (٣م) تحقيق محمد علي النجار، د.ت، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت.

٤- ابن جني، عثمان، سر صناعة الإعراب (٢م)، تحقيق حسن هنداوي، ١٩٨٥م، دار القلم، دمشق.

٥- ابن السراج، أبو بكر (ت ٣١٦هـ)، الأصول في النحو (٣م)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٦- ابن فارس، أحمد، (ت ٣٩٥هـ) الإتباع والمزاوجة، تحقيق كمال مصطفى، ١٩٤٧م، مطبعة السعادة، مصر.

٧- ابن فارس، أحمد، الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق مصطفى الشويمي، ١٩٦٣م، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت.

٨- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، لسان العرب (١٥م)، د.ت، دار صادر، بيروت.

٩- الشريف الجرجاني، علي بن محمد (ت ٨١٦هـ)، التعريفات، دار الكتاب العربي، ١٩٨٥م، بيروت.

١٠- الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف (ت ٣٨٧هـ)، مفاتيح العلوم، تحقيق إبراهيم الأبياري، ١٩٨٤م، دار الكتاب العربي، بيروت.

١١- الـــسكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر (ت ٦٢٦هـــ)، مفتاح العلوم، ضبطه وشرحه نعيم زرزور، ١٩٨٣، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٢- سيبويه، عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـــ)، الكتاب (٥م)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ١٤٠٣هـــ-١٩٨٣م، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، بيروت.
١٣- الـــسيوطي، جلال الدين(ت ٩١١هـــ)، الأشباه والنظائر في النحو (٤م)، ١٩٨٤، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٤- السيوطي، جلال الدين ، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، ١٤٢٠هـــ/١٩٩٩م، مكتبة الصفا، القاهرة.
١٥- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، المزهر في علوم اللغة (٢م) تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، د.ت، دار الفكر، بيروت.
١٦- الفارســـي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧هـــ)، المسائل العسكرية، تحقيق محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ١٩٨٢، مطبعة المدني، القاهرة.
١٧- المبرد، محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـــ) المقتضب (٢م)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ١٣٩٩هـــ، عالم الكتاب، بيروت.

ب- المراجع:

١- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط٧، ١٩٨٥م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
٢- أحمد مطلوب، بحوث لغوية، ١٩٨٧، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.
٣- أحمـــد مكـــي الأنـــصاري، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، ١٣٨٤هـــــ/١٩٦٤م، المجلـــس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة.
٤- أشـــرف ماهـــر النواجي، مصطلحات علم أصول النحو، ٢٠٠١م، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

٥- جعفـر عبابـنة، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، ١٩٨٤، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.

٦- حسين نصار، دراسات لغوية، ط٢، ١٩٨٦، دار الرائد العربي، بيروت.

٧- حـسين نـصار، المعجم العربي، نشأته وتطوره (٢م)، ١٩٦٨، مكتبة مصر، القاهرة.

٨- سعيد جاسم الزبيدي، مصطلحات ليست كوفية، ١٩٨٨، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان.

٩- عـبد الـصبور شاهين العربية لغة العلوم والتقنية، ١٩٨٦م، ط٢، دار الاعتصام، القاهرة.

١٠- عبد الغني الدقر، معجم النحو، ط٣، ١٩٨٦م ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١١- عبد الله أمين، الاشتقاق، ١٩٥٦م، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.

١٢- عـبده الراجحـي، فقـه اللغة في الكتب العربية، ١٩٧٢، دار النهضة العربية، بيروت.

١٣- عـوض القوزي، المصطلح النحوي – نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الـثالث الهجري، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض.

١٤- فاضل صالح السامرائي، ابن جني النحوي، ١٩٦٩م، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد.

١٥- محمـود جفـال، الاستحـسان عـند ابـن جني، مجلة دراسات (العلوم الإنسانية)، مجلد ٢٢ (أ)، العدد ٦، ١٩٩٥م.

١٦- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط٢، ١٩٥٨م، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.